

"أثر التعليم على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة 2030 دراسة تحليلية للفترة (2000 – 2022)"

إعداد الباحثان:

عبدالشكور محمد أحمد حاجي

(كلية الاقتصاد والإدارة/ قسم الاقتصاد)

الدكتور/ خالد زكي محمد الديب

كلية الاقتصاد والإدارة- جامعة الملك عبدالعزيز - المملكة العربية السعودية

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير

1446 هـ - 2024م



<https://doi.org/10.36571/ajsp7433>

الملخص:

الدراسة الحالية هدفت بشكل رئيسي إلى التعرف على أثر الإنفاق الحكومي على التعليم في المملكة العربية السعودية على النمو الاقتصادي في ظل رؤية المملكة 2030 خلال الفترة (2000 - 2022) ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الدراسة على منهج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDOL. ويتضمن نموذج الدراسة خمسة من المتغيرات المستقلة والتي تشمل (الإنفاق الحكومي على التعليم، المدرجين في التعليم العام، المدرجين في التعليم العالي، معدل التضخم، ومعدل البطالة)، بينما المتغير التابع يتمثل في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الجارية، وهو يعبر عن النمو الاقتصادي في الاقتصاد السعودي. ولقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج لعل من أبرزها وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة المتمثلة (الإنفاق الحكومي على التعليم، المدرجين في التعليم العام، المدرجين في التعليم العالي، معدلات البطالة ومعدلات التضخم) والمتغير التابع (النمو الاقتصادي). كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة طردية وذات دلالة احصائية في الأجل الطويل بين كل من الاستثمار في التعليم العام والاستثمار في التعليم العالي والنمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية. كما أثبتت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية وذات دلالة احصائية في الأجل الطويل بين معدل البطالة ومعدل التضخم في جانب والنمو الاقتصادي للمملكة. كما كشفت الدراسة أن العوامل المستقلة المتضمنة في نموذج الدراسة لها القدرة على تفسير ما نسبته 68% من التباين في المتغير التابع النمو الاقتصادي في المملكة. أي أن هذه العوامل المستقلة تكون مسؤولة عن التغيرات التي تحدث في النمو الاقتصادي للمملكة بنسبة 68%. وقد أوصت الدراسة بأهمية الاستثمار في التعليم وزيادة معدل الإنفاق على التعليم في جميع مراحله بما فيه المرحلة الجامعية، وذلك لأن مخرجات التعليم والتي تتمثل في الكوادر البشرية المؤهلة لها إسهام فعال في دعم وتعزيز النمو الاقتصادي. كما يوصي الباحث بضرورة الربط بين قطاع التعليم في المملكة والأهداف الاقتصادية، كما ينبغي التركيز على الاستثمار في العنصر البشري وتنميته بما يضمن للمملكة الاستغناء عن العمالة الوافدة.

الكلمات المفتاحية: التعليم، النمو الاقتصادي، رؤية السعودية 2030، البطالة، التضخم.

المقدمة:

برزت فكرة أن التعليم استثمار في رأس المال البشري وأن له عوائد اقتصادية واجتماعية، وأنه يلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية في منتصف القرن السابع عشر الميلادي، وخضعت هذه الفكرة في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات من القرن العشرين للتحليل الاقتصادي باستخدام أدوات ونماذج اقتصادية وإحصائية مختلفة، ومنذ ذلك الحين لم يعد الطلب على التعليم اجتماعيا فقط، بل أصبح أيضا اقتصاديا على مستوى الفرد والمجتمع حيث إن له تكلفة وعائد، ويعد النمو الاقتصادي أحد الأولويات التي تسعى إلى تحقيقها الدول المتقدمة والنامية لأثرها الإيجابي في المجتمع، ويعد العنصر البشري من أهم العناصر التي تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي، فالدول التي تقدمت في التنمية يُلاحظ أنها لم تعتمد على رأس المال المادي فقط، بل اهتمت بتنمية العنصر البشري بتوفير فرص للابتكار والإبداع والاهتمام بالتعليم، وقد أثبتت الدراسات والأبحاث انه لكي تحقق الأمم نموا اقتصاديا وتنمية اقتصادية واجتماعية فإنه لابد لها من الاستثمار في كافة مواردها الاقتصادية المتاحة المادية منها والبشرية وأن الاستثمار في أحدهما لم يعد كافيا لتحقيق تلك الأهداف، وهذا يعني أن الاستثمار في رأس المال البشري لا يقل أهمية عن الاستثمار في رأس المال المادي بل إن المردود من الاستثمار في رأس المال البشري قد يفوق المردود من الاستثمار في رأس المال المادي، وهذا ما أثبتته الدراسات والأبحاث التي قام بها العديد من الاقتصاديين والباحثين على مجتمعات الدول المتقدمة والنامية.

مشكلة الدراسة

تشهد المملكة العربية السعودية في ضوء رؤيتها 2030 العديد من الإصلاحات والتغيرات الهيكلية وذلك لتغير سياسة الاعتماد على الموارد الطبيعية وتنوع مصادر الدخل، ونجد أن عنصر رأس المال البشري وبخاصة التعليم كان من أبرز اهتمامات المملكة العربية السعودية لما له من أثر مستدام على النمو الاقتصادي، ويتضح هذا الاهتمام من خلال ارتفاع الإنفاق الحكومي على رأس المال البشري إلى 35.5% من ميزانية الدولة في عام 2018 بحسب وزارة المالية، وتم إنشاء مجموعة من البرامج تحت رؤية السعودية 2030 تتمحور حول الاستثمار في رأس المال البشري وتحسين مخرجات التعليم الأساسي ليتوافق مع احتياجات سوق العمل، ومن هنا تتلخص مشكلة الدراسة في التالي: ما أثر التعليم على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000 - 2022 في ضوء رؤية المملكة 2030؟ وانطلاقاً من إشكالية الدراسة تتحدد الأسئلة الفرعية التالية والتي نحاول الإجابة عنها في ثنايا بحثنا:

1. ما المقصود بالنمو الاقتصادي؟
2. ما علاقة التعليم بالنمو الاقتصادي؟
3. ماهي رؤية المملكة العربية السعودية 2030 للتعليم؟
4. ما هي طبيعة العلاقة بين التعليم الممثل بالإنفاق الحكومي على التعليم والنمو الاقتصادي والمتمثل في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الجارية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000 - 2022)؟

أهداف الدراسة

- تتقسم أهداف البحث إلى هدف رئيس يمثل محور الدراسة وهو قياس أثر التعليم على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى أهداف فرعية منها:
1. محاولة الكشف عن دور رؤية المملكة العربية السعودية 2030 تجاه التعليم.
 2. محاولة التعرف على اقتصاديات التعليم وطرق الاستثمار فيه.
 3. محاولة التعرف على حصة الإنفاق على التعليم من الإنفاق العام.

أهمية البحث

تستمد أهمية هذه الدراسة من أهمية رأس المال البشري كأحد المحددات الرئيسية في عملية النمو الاقتصادي في حال تم استثماره استثماراً حقيقياً، ويشهد اقتصاد المملكة تحولاً من كونه اقتصاداً ريعياً اعتمد على النفط لسنوات طويلة إلى اقتصاد منتج، وكان من الأهمية البحث عن قنوات استثمارية جديدة تضمن تحقيق نمو اقتصادي، لذا نجد أن الاستثمار في كفاءات وقدرات العنصر البشري من أهم عناصر الإنتاج التي تعزز هذا التحول، إذ لا يمكن أن تتحقق الرؤية بمختلف خططها وبرامجها إلا بالعنصر البشري الكفء القادر على القيام بدوره بكفاءة وفعالية، ومن هذا المنطلق تكمن أهمية هذه الدراسة التي حاولت البحث عن العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي في ضوء رؤية المملكة 2030.

فرضية الدراسة

توجد علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين الإنفاق الحكومي على التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

حدود البحث

- حدود موضوعية: الاستثمار في التعليم في ضوء رؤية المملكة 2030.
- حدود زمنية: حددت الفترة الزمنية (22) عاما من (2000) وحتى (2022).
- حدود مكانية: المملكة العربية السعودية.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت للعلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي وتناولته من زوايا مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية، وسوف تستعرض هذه الدراسة جملة من الدراسات التي تم الاستفادة منها مع الإشارة إلى أبرز ملامحها وتقديم تعليقاً عليها مع بيان الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية.

الدراسات العربية

1. تناولت دراسة (التل، 1991) بعنوان "أثر التعليم على النمو الاقتصادي: حالة الأردن" باستخدام بيانات سنوية للمدة الزمنية (1988-1970م) وهدفت الدراسة إلى قياس أثر التعليم على النمو الاقتصادي، وإبراز ذلك الأثر في المراحل التعليمية الإلزامية والثانوية والعليا، وقد استخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى (OLS) لتقدير أثر التعليم على النمو الاقتصادي، وتم اعتماد نموذجين قياسيين طريقة شولتز وطريقة ديلسون، وكان من أبرز نتائج الدراسة أن أثر التعليم كان موجبا في المرحلة الإلزامية والثانوية، وسالبا في المرحلة العليا حسب طريقة شولتز، وحسب طريقة دينسون فتبين أن مساهمة المرحلة الإلزامية والعليا كانت موجبة والمرحلة الثانوية كانت سالبة.
2. تناولت دراسة (الشافعي، 2015) بعنوان "أثر الاستثمار في التعليم في النمو الاقتصادي في ليبيا" باستخدام بيانات سنوية للمدة الزمنية (1970 - 2010) وهدفت الدراسة إلى إجراء فحص تجريبي للعلاقة بين الاستثمار في التعليم والنمو الاقتصادي واستخدمت منهجية (جوهانسون) للتكامل المشترك متعدد المتغيرات لاختبار وجود علاقة توازنه بين المتغيرات، وكان من نتائج الدراسة وجود علاقة طويلة الأمد بين الاستثمار في التعليم والنمو الاقتصادي في جميع متغيرات بما فيها قوة إنتاجية العمالة، وعدد الطلاب الملحقين في التعليم الجامعي، ومخرجات التعليم العام والجامعي، ورأس المال التعليمي تظهر بمعدلات إيجابية متوقعة وذات دلالة إحصائية الدراسة ما عدا أعداد المدرجين في التعليم العام والإنفاق الاستثماري على التعليم في الاقتصاد الليبي.
3. تناولت دراسة (العبد، 2021) بعنوان "أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) باستخدام بيانات للمدة الزمنية (1978 - 2015) " وهدفت الدراسة إلى عدة أهداف منها تأثير الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، واتبعت المنهج الوصفي والقياسي من خلال تطبيق نموذج الارتباط الذاتي للمتباطئات الموزعة (ARDL) وكان من نتائج الدراسة إلى أن التأثير بين المتغير التابع لإجمالي الناتج المحلي والمتغير المستقل للإنفاق الاستثماري على التعليم تأثير عكسي في الأجل الطويل والقصير، وكذلك التأثير بين الناتج المحلي الإجمالي وعدد المدرجين في التعليم العام علاقة إيجابية وغير معنوية أي أنه لا يوجد تأثير، كما أظهرت النتائج بين الناتج المحلي الإجمالي وعدد المدرجين في التعليم في الأجل الطويل إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية، وفي الأجل القصير إلى وجود علاقة إيجابية وغير معنوية.

الدراسات الأجنبية

1. تناولت دراسة (Babatunde, 2005) بعنوان "العلاقة الطويلة المدى بين التعليم والنمو الاقتصادي في نيجيريا" باستخدام بيانات سنوية للمدة الزمنية بين (1970 – 2003) وهدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي، واتبعت المنهج الوصفي والقياسي باستخدام طريقة التكامل المشترك ل(جوهانسون)، ونموذج تصحيح الخطأ، واختبرت الدراسة كيفية تأثير رأس المال البشري في النمو الاقتصادي على المدى الطويل في نيجيريا، وكان من نتائج الدراسة وجود علاقة طويلة الأجل بين التعليم والنمو الاقتصادي.
2. تناولت دراسة (Shathani et al, 2011) بعنوان "قياس أثر مراحل التعليم في الأجل القصير والأجل الطويل في ماليزيا"، وتضمنت الدراسة المتغير التابع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بينما كانت المتغيرات المستقلة أعداد الطلاب الملحقين في التعليم الأساسي والثانوي والمالي واستخدمت الدراسة نموذج ARDL وبنيت نتائج الدراسة أن التعليم الأساسي والثانوي يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بينما يؤثر التعليم العالي إيجابياً على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وإن التعليم الأساسي يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، بينما يؤثر التعليم الثانوي والعالي إيجابياً في المدى القصير.
3. تناولت دراسة (Afzal et al, 2010) بعنوان "العلاقة بين التعليم المدرسي والنمو الاقتصادي في باكستان" باستخدام بيانات سنوية للمدة الزمنية بين (1970 – 2008) وهدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين التعليم العام والنمو الاقتصادي واتبعت الدراسة منهجية (ARDL) للتكامل المشترك، وكان من نتائج الدراسة إلى وجود علاقة مباشرة بين التعليم المدرسي والنمو الاقتصادي في باكستان سواء في الأجل القصير أو الطويل وأن عدم استقرار الاقتصاد الكلي بسبب التضخم يعوق النمو الاقتصادي على المدى القصير والمدى الطويل على حد سواء، ويعوق التعليم المدرسي فقط على المدى الطويل، ولا يلحظ وجود علاقة إحصائية معكوسة بين التعليم المدرسي والنمو الاقتصادي على المدى القصير.

الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية

- من خلال استعراض الدراسات السابقة نشير إلى أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها الرئيس وهدفها العام إلا أنها تختلف عنها في عدة جوانب تمثل الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة وهي:
1. استخدمت هذه الدراسة الناتج المحلي غير النفطي بالأسعار الجارية لقياس العلاقة بشكل دقيق بعيداً عن تأثير أسعار النفط.
 2. استعرضت هذه الدراسة بيانات للفترة (2000 – 2022) لدراسة العلاقة ما بين التعليم والنمو الاقتصادي.
 3. تضمنت الدراسة تأثيرات رؤية السعودية 2030 على جميع متغيرات الدراسة.

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة

المطلب الأول: مفهوم اقتصاديات التعليم

يعد علم اقتصاديات التعليم من التخصصات أو الفروع الحديثة والتي تهتم بالأنشطة التعليمية من الناحية الاقتصادية، حيث شاعت بعد الحرب العالمية الثانية وأثرت في كل من الفكر الاقتصادي والتربوي تأثيراً واضحاً في كثير من الدول ⁽¹⁾، لذلك لا نتوقع وجود تعريف لهذا العلم يجمع عليه المتخصصين أو معظمهم في هذا المجال، نظراً للعديد من الأسباب المترابطة وربما المتداخلة، من أهمها ⁽²⁾:

1 الجابري، توفيق نور الدين، اقتصاديات التعليم، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2016م، ص 17.
2 عابدين، محمود عباس، اقتصاديات التعليم، جامعة المنصورة، كلية التربية، مصر، 1990م، ص 12-13.

1. اختلاف وجهات النظر والتخصصات

2. الاختلاف حول أصل هذا العلم

3. حداثة علم اقتصاديات التعليم

ولأجل هذه الأسباب أو غيرها أدى اختلاف العلماء حول تعريف علم اقتصاديات التعليم، كما فضل بعض العلماء البارزين في المجال عدم إعطاء تعريف لهذا العلم، أمثال "جون فيزي" J. Vaizey و "ودهول" Woodhall و "بلوج" Blaug و "سكاروبولس" Psacharopoulos و "مارتين كارنوي" Marlin حيث اكتفوا بعرض مجالات البحث فيه على افتراض أن يلم القارئ بفكرة عن مفهوم العلم من خلال دراسته لمجالات البحث فيه، وسنعرض بعض التعريفات حول مفهوم اقتصاديات التعليم:

1. تعريف أحمد محمد الغنام: فقد عرف بأنه "العلم الذي يبحث أمثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية ماليا وبشرياً وتكنولوجيا وزمنياً، من أجل تكوين البشر (بالتعليم والتدريب) حاضراً ومستقبلاً، ومن أجل أحسن توزيع ممكن لهذا التكوين عقلاً وعلماً ومهارة وخلقاً وذوقاً ووجداناً وصحة وعلاقة في المجتمعات التي يعيشون فيها".

2. تعريف نوري مسعود ألبى⁽³⁾ : حيث يُعرف بأنها: " اختيار البديل من البرامج التعليمية الذي يحقق الأهداف التعليمية بأعلى منفعة مع مراعاة انسجامها مع البيئة والكفاية التمويلية لها لضمان أعلى مردود بأقل تكلفة ممكنة".

3. تعريف محمود عباس عابدين⁽⁴⁾: حيث خرج بالتعريف التالي "الفرع من علم الاقتصاد الذي يبحث عن أمثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية من أجل صقل البشر بالتعليم صقلاً شاملاً متكاملاً حاضراً ومستقبلاً فردياً وجماعياً".

ويتضح من خلال التعاريف أن الاستغلال الأمثل للموارد هي القضية الجوهرية في علم اقتصاديات التعليم وأنه يساعد على خلق الدخل المستقبلية باستخدام أمثل الطرق، وذلك لتوفير العمالة المزودة بالمهارات والمعرفة التي تساعد في زيادة طاقاتها الإنتاجية، والتي تنعكس بالمقابل على زيادة دخولها وتحقيق دخول أعلى.

المطلب الثاني: القيمة الاقتصادية للتعليم

إن القيمة الاقتصادية للتعليم ترتبط بإسهامه في الاقتصاد في جوانبه المختلفة، فبعد أن كان يُنظر إليه كونه خدمة استهلاكية فقط اتضح لاحقاً أن التعليم استثمار في رأس المال البشري، وفي الستينات أبرز كل من "شولتز" Schultz و "دينسون" Denison مساهمة التعليم المباشرة في نمو الدخل القومي وذلك من خلال تحسين المهارات والطاقات الإنتاجية للقوى العاملة⁽⁵⁾، وفي بحث آخر أجراه "دينسون" Denison حول مصادر النمو التي أدت إلى زيادة الدخل القومي في الولايات المتحدة للفترة ما بين 1929م – 1957م⁽⁶⁾ اتضح أن التعليم هو الأكثر إسهاماً في زيادة الناتج القومي من خلال تحسينه لنوعية قوة العمل وبما يؤدي إلى زيادة إنتاجية العامل.

كما تظهر القيمة الاقتصادية للتعليم من خلال علاقته بالدخل الفردي، حيث درسها الكثير من الباحثين من أبرزهم "والش" WALSH الذي أجرى دراسته على الاستثمار في التعليم العالي ليتحقق من عائدته وأرباحه الاقتصادية⁽⁷⁾، وكذلك تظهر في توزيع الدخل وذلك على افتراض أن هناك علاقة طردية بين التعليم والدخل مما ينعكس على توزيع الدخل، والواقع أنه في عديد من البلدان النامية يعمل النظام التعليمي على تعميق التفاوت في الأجور بدلاً من تقليصه، ذلك أن ارتفاع تكاليف التمدن خاصة في التعليم الثانوي والعالي

3 أبو تراب، تغريد قاسم محمد، اقتصاديات التعليم وأثرها في النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الخليج العربي، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد 26، المجلد 17، 2021م، ص 69.

4 عابدين، محمود عباس، علم اقتصاديات التعليم الحديث، الدار المصرية اللبنانية، 2000م، ص 42-43.

5 العمري، بسام والسعيد، أنور، اقتصاديات التعليم، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، 2017م، ص 33.

2 E.F. Denison, Measuring the Contribution of Education to Economic Growth, Paris, 1964, P 13-55.

7 دكومي، نورة، قياس أثر التعليم على النمو الاقتصادي للجزائر للفترة (1990 - 2012)، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، 2016م، ص 17 - 18.

بحول دون استمرار أبناء الفقراء في الدراسة مما يجعل العائد من التعليم متدنياً للفقير، والنتيجة غالباً هي مغادرة مقاعد الدراسة في مراحل مبكرة.

المطلب الثالث: عوائد التعليم وطرق قياسه

يربط الاقتصاديون مفهوم العائد (Return) بمفهوم الاستثمار (investment) وتعتبر الربحية أو معدل العائد على الاستثمار (rate of return) من أهم محددات الاستثمار سواء في رأس المال البشري أو المادي، كما أنه يمثل الناتج والمحصلة النهائية لنشاط الوحدة أو الشركة، ويرى "دينسون" Denison أن العائد هو مقدار الزيادة في الدخل القومي الحقيقي التي ترتبط وتقترب بالتعليم الإضافي الذي يحصل عليه أفراد القوى العاملة، أما "وايز بورد" Weisbord فيقدم مفهومًا واسعاً لعائدات التعليم حيث يجعل العائدات تشمل استهلاك وسائل الرفاهية والاستمتاع بها وتحسين مستوى المعيشة إلى جانب الإنتاج والدخل⁽⁸⁾، وعلى هذا يمكن وضع تعريف العائد الاقتصادي من التعليم بأنه "مجموع المخرجات التي يكون التعليم سبب فيها سواء كان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بحيث تشمل هذه المخرجات مخرجات على المستوى الفردي أو على المستوى الاجتماعي، والذي بدوره يعمل على تحقيق تنمية اقتصادية والاجتماعية أو التنمية الشاملة القومية"⁽⁹⁾، ولقياس العائد الاقتصادي للتعليم فإننا نذكر أبرز ثلاث طرق رئيسة لقياسه:

1. طريقة البواقى

تتلخص هذه الطريقة في قياس نسبة الزيادة في الناتج القومي الإجمالي التي يمكن إرجاعها إلى المدخلات التقليدية أو بعضها (العمل، الأرض، رأس المال) واعتبار "الباقى" نتيجة للتحسينات التي طرأت على القوى العاملة من حيث الكيف بسبب التعليم، ويعد "دينسون" Denison أشهر من استخدموا هذه الطريقة في أبحاثهم لتفسير النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة لاسيما في علاقاته بالتعليم، إلا أن بها عدداً من الثغرات، يأتي في مقدمتها صعوبة تحديد "مجموعة العوامل المتبقية غير المحدودة" وصعوبة تبين إسهام التعليم فيها، لتعذر عزل عامل التعليم عن سائر العوامل.

2. طريقة الارتباط

تتضمن هذه الطريقة ربط بعض المؤشرات العامة للنشاط التعليمي ببعض المؤشرات العامة للنشاط الاقتصادي على أساس المقارنة عبر الزمن في الدولة الواحدة أو عند نقطة زمنية محددة بين الدول المختلفة⁽¹⁰⁾، ويُعاب على طريقة الترابط البسيط أن النظرة الاقتصادية للتعليم وفقاً لهذه الطريقة لا تقوم على افتراض العلاقة أو الصلة بين التعليم كسبب والنمو الاقتصادي كنتيجة وإنما تسعى إلى إيجاد معدلات ارتباط، كما أنها لا تهتم بالتخصيص الأمثل للموارد المادية والبشرية، وإنما فقط تهتم بإيجاد العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي وقياس تأثير التعليم على النمو⁽¹¹⁾.

3. طريقة العائد المباشر من التعليم

تفترض هذه الطريقة على أساس أن التعليم ينتج عوائد مادية مباشرة يمكن قياسها بالنسبة للفرد والمجتمع، وأن التعليم يتكلف نفقات يمكن قياسها، وتقارن هذه الطريقة بين أرباح الأفراد وتكلفة تعليمهم، فيتم الحصول على "معدل" مردود التعليم" بما في ذلك المكاسب الضائعة

8الصادقي، هشام يوسف، العائد الاقتصادي من التعليم الجامعي في دولة الكويت، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة طنطا، مصر، 2011م، ص107.

9البلاط، نسمة محمد روجي، مصدر سابق، ص31.

10 أبو عيشة، سهير محمد، تحليل الكلفة والعائد من التعليم بجامعة قناة السويس - دراسة تقيمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، مصر، 2011م، ص114.

11البلاط، نسمة محمد روجي، مصدر سابق، ص37.

والتي تتمثل في المكاسب التي كانت ربما تأتي لو صرفت هذه النقود في مجال استثماري آخر ⁽¹²⁾، وعلى الرغم من صعوبة حساب عائد التعليم حساباً دقيقاً فإن جميع الاقتصاديين يجمعون على أنه يقدم إسهاماً مهماً في الاقتصاد.

المطلب الرابع: مفهوم النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي على أنه هو "الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين" ⁽¹³⁾ كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة النسبية في الناتج القومي بالأسعار الثابتة ⁽¹⁴⁾، ويعرفه فيليب بيرو بأنه "الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي" ⁽¹⁵⁾. ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا التوصل إلى سمات ظاهرة لمفهوم النمو الاقتصادي، تتمثل في الآتي:

1. أن يترتب على زيادة الدخل القومي زيادة في دخل الفرد الحقيقي بمعنى أن يفوق معدل النمو معدل النمو السكاني.
2. أن تكون الزيادة في دخل الفرد الحقيقي وليس النقدي فلا بد من استبعاد معدل التضخم الذي يؤثر على قيمة النقود.
3. أن تكون زيادة متوسط الفرد تنسم بصفة الاستمرارية وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول.

ويجب التنويه إلى أن مفهوم التنمية الاقتصادية أوسع وأشمل من مفهوم النمو الاقتصادي، حيث هي ظاهرة مركبة تتضمن تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بالإضافة إلى زيادة النمو الاقتصادي ⁽¹⁶⁾، وتطور المفهومين مرهون بتطور مهارات العنصر البشري حيث يؤدي مجموعها إلى زيادة الإنتاجية ومن ثم الإسراع بعملية التنمية وزيادة معدل النمو الاقتصادي ⁽¹⁷⁾.

المطلب الخامس: إستراتيجيات النمو الاقتصادي

تختلف الإستراتيجية عن النظرية أو النموذج في كونها مجموعة قرارات وممارسات إدارية تحدد الأداء طويل الأجل بكفاءة وفعالية، ويتم ذلك من خلال تطبيقها وتقويمها على اعتبار أنها منهجية أو أسلوب عمل، وتنقسم إستراتيجيات النمو الاقتصادي على النحو التالي ⁽¹⁸⁾:

1. إستراتيجية النمو المتوازن

تعود أفكار هذه الإستراتيجية إلى الاقتصادي "راجنار نير كسي" الذي يرى أن النمو المتوازن يمكن تحقيقه فقط بالقيام بموجة كبيرة من الاستثمارات في عدد مختلف من الصناعات، ويعتمد التحليل "في النمو المتوازن على تفسير الدائرة المفرغة في الاقتصاديات المتخلفة في علاقتها بمعدل تكوين رأس المال، وهنا توجد علاقة دائرية في كل من جانبي تكوين رأس المال في الاقتصاد المتخلف.

2. إستراتيجية النمو غير المتوازن

تعرضت إستراتيجية النمو المتوازن لانتقادات من جانب بعض الاقتصاديين أمثال "هانس سنجر" و "البرت هيرشمان"، ولصعوبة تحقيق النمو المتوازن يركز النمو غير المتوازن على تطوير قطاع أو عدة قطاعات اقتصادية ذات الإنتاجية العالية والقدرة التنافسية العالمية دون الاهتمام بالقطاعات الأخرى، ويُعد هذا النمط مناسباً للدول النامية التي تسعى إلى تحقيق نمو اقتصادي سريع في مرحلة معينة.

12 عابدين، محمود عباس، مصدر سابق، ص 47-48.

13 محمد، سعدي، المصدر السابق، ص 23

14 خفاجة، أمل، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، ص 41.

15 مصطفى، محمد: أحمد، سير، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 39.

16 مندور، عصام عمر، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 39.

17 عبدالحمد، عبدالمطلب، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010، ص 104.

18 قانة، إسماعيل محمد، اقتصاد التنمية، دار أسامة للنشر، الأردن، 2012، ص 163.

المطلب السادس: العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي

كانت بداية الاهتمام بدراسة العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة بعد أن اتضح عدم إمكانية رد كامل الناتج إلى عوامل الإنتاج المادية من عمل ورأس مال بحسب النماذج الاقتصادية الرياضية، واتجهت معظم الدراسات إلى تحري تأثير التعليم في تحقيق الزيادة في الناتج القومي مستخدمة في ذلك أساليب المعالجة الإحصائية، وقد توصلت معظم الدراسات إلى إثبات ذلك، إلا أن الشكوك بقيت قائمة حول دقة نتائج تلك الدراسات⁽¹⁹⁾، حيث أجريت دراسات على البلدان النامية توصلت إلى أن دور التعليم في النمو الاقتصادي كان ثانوياً، واتجهت بعضها إلى نفي الدور تماماً، وتوصلت دراسات أخرى إلى أن الإنفاق الكثيف على التعليم قد يسهم في الإبقاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي بسبب إخراجها إلى أسواق العمل أعداداً من القوى العاملة تزيد عن حاجة هذه الأسواق من اختصاصات محددة أو من الاختصاصات التي لا تتلاءم مع حاجات الاقتصاد أصلاً⁽²⁰⁾، وعليه نستعرض أهم الدراسات في هذا المجال⁽²¹⁾:

1. دراسة سيمون كوزنيتس S.Kuznets (1961)

يعد من أهم الباحثين الذين أشاروا إلى أهمية التعليم في النمو الاقتصادي، حيث أوضح أن الاستثمار في المورد البشري يعد من العوامل الهامة لتكوين رأس المال الاجتماعي، واعتبر أن رأس المال الرئيسي لمجتمع ما هو قدرة أفرادها على استخدام المعرفة المكتسبة، لذلك اعتبر أن مؤشرات تكوين رأس المال الثابت التي تقتصر على رأس المال المادي فقط هي مقاييس قاصرة ومعيبة، لأنها تغفل الانفاق على التعليم والبحث والتطوير، كما تهمل نشاطات السياحة وما إلى ذلك من العناصر التي تسهم في النمو الاقتصادي، لهذا تعد السمة المميزة للمجتمع المتقدم هي تنوع أشكال رأس المال.

2. دراسة دينسون Denison (1962)

يعد دينسون أشهر من استخدموا طريقة البواقي في أبحاثهم لتفسير النمو الاقتصادي لا سيما علاقته بالتعليم، حيث استخدم فكرة دالة الإنتاج لقياس مساهمة مختلف مصادر النمو في الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة (1910-1960)، مستعينا بدالة الإنتاج البسيطة "لكوب دوغلاس" Cobb-Douglas، وقد توصلت الدراسة إلى وجود جزء من النمو الاقتصادي لا يمكن تفسيره بالعوامل التقليدية (العمل، رأس المال)، ومن خلال هذه النتيجة استنتج "دينسون" أن هناك بالضرورة عوامل أخرى ساهمت بدور فعال في زيادة معدل النمو الاقتصادي في خلال تلك الفترة.

3. دراسة اليونسكو UNESCO

نشرت منظمة اليونسكو دراسة تبحث العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي على أساس معامل الارتباط الرتبتي السبيرمان، في إحدى عشر دولة نامية ومتقدمة على أساس العناصر التالية (ميزانية التعليم، نسبة الأمية، عدد التلاميذ والطلاب في المدارس والجامعات، توزيع القوى العاملة حسب مجالات عملها، الإنتاج الوطني الكلي، تكوين رأس المال الثابت)، وقد بينت الدراسة أن هناك معاملات ارتباط واضحة بين معدل النمو في الدخل وبين معدل الانفاق على التعليم كنسبة من الدخل الوطني، وبين معدل تكوين رأس المال بالنسبة إلى الناتج الوطني، كما كانت معاملات الارتباط ذات دلالة إحصائية، والتي أظهرت تأثير التعليم على النمو الاقتصادي بشكل

19 الجابري، توفيق نور الدين، مرجع سابق، ص 25.

20 المصدر السابق، ص 26.

21 مرداسي، حمزة، التعليم والنمو الاقتصادي دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه - جامعة باتنة - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2019، ص 126-130.

ملحوظ لا سيما في الدول المتقدمة، كذلك بينت نتائج الدراسة وجود ارتباط قوي بين معدل المقيدين في المدارس الابتدائية والثانوية معاً ومعدل النمو الاقتصادي، كما أظهرت الارتباط السلبي القوي بين نسبة الأمية ونصيب الفرد من الدخل الوطني.

المبحث الثاني: واقع التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية المطلب الأول: التعليم في المملكة العربية السعودية ورؤية 2030

ظهر أول نظام للتعليم في المملكة العربية السعودية بإنشاء مديرية المعارف عام 1344هـ (1926م)، والتي تعد بمثابة إرساء حجر الأساس لنظام التعليم في المملكة، وفي عام 1373هـ (1953م) صدر مرسوم ملكي بتحويل مديرية المعارف إلى وزارة المعارف، ومع ظهور النفط وتراكم إيراداته والتي كانت تزداد بمعدلات مطردة قررت الحكومة استعمال تلك الفوائض لتنمية الموارد الاقتصادية والطبيعية والبشرية في إطار خطط خمسية للتنمية بدأت من (1390)، ويعاني النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية كغيره من بعض المشكلات التي تعيق تطوره وتحقيق أهدافه، وسعت برامج ومبادرات رؤية السعودية 2030، إذ تهدف إلى تحقيق تحول شامل في نظام التعليم، وفيما يلي استعراض لأبرز التحديات مع ذكر مساهمة رؤية المملكة 2030 لتجاوز ذلك التحدي:

العنصر	التحدي	مساهمة رؤية المملكة 2030
مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل	ضعف مواءمة مخرجات التعليم والتدريب مع احتياجات سوق العمل، فبحسب نتائج مسح الهيئة العامة للإحصاء (22) أوضحت أن نصف المتعلمين السعوديين يحملون الشهادة الجامعية، حيث بلغت نسبتهم 52.7% من إجمالي المتعلمين السعوديين، ويرجع ضعف الارتباط إلى بُعد النظام التربوي عن عالم الأعمال واقتصاره على الدراسات الأكاديمية النظرية غالباً.	أطلق برنامج (تنمية القدرات البشرية) الذي يركز على تنمية المهارات الأساسية والمستقبلية وتنمية المعارف لمختلف الفئات العمرية (23)، وتم وضع مستهدف "نسبة الطلبة الخريجين في التخصصات التابعة للقطاعات المستهدفة" كمؤشر لقياسه ويتم احتساب خط الأساس بناء على احتياج القطاعات المستهدفة بعد بدء المبادرة، ويزيد المستهدف بنسبة 10% من خط الأساس (24).
جودة المناهج وطرق التدريس	تدني جودة المناهج والاعتماد على طرق تدريس تقليدية وأدى ذلك إلى تحقيق المملكة نتيجة 4.3 من أصل (7) في مؤشرات جودة التعليم، كما انخفضت نتائج الاختبارات الدولية للسعوديين في مجالي الرياضيات والعلوم بشكل ملحوظ بين عامي 2011 و2015	تم العمل على إعداد مناهج تعليمية متطورة تركز على المهارات الأساسية، بالإضافة إلى تطوير المواهب وبناء الشخصية، وتم الإعلان عن ميلاد عدد 55 منهج دراسي جديد، وتطوير عدد 132 منهج دراسي قائم تحقيقاً للأهداف وإسهاماً في إعداد طلبة التعليم للمنافسة عالمياً (25)، وتم وضع مستهدف "متوسط نتائج الطلبة في الاختبارات الدولية المختلفة".

22 الهيئة العامة للإحصاء، تقرير سوق العمل، 2018، ص 62، متاح على (https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/labor_market_ar.pdf)

23 برنامج رؤية المملكة العربية السعودية، الوثيقة الإعلامية برنامج تنمية القدرات البشرية 2021 - 2025، السعودية، 2021، ص 8.

24 برنامج رؤية المملكة العربية السعودية، برنامج التحول الوطني 2020، السعودية، ص 63.

25 وزارة التعليم، ملامح تطوير المناهج السعودية، السعودية، 2022، ص 4-6-7.

تم العمل على توفير التقنيات الحديثة في مدارس التعليم بالإضافة إلى تجهيز المعامل والمختبرات والتعلم عن طريق الترفيه تحفيزاً على الإبداع والابتكار، وتم وضع مؤشر "نسبة الطلبة المستفيدين من البرامج الخاصة بالموهوبين" كأحدى مؤشرات الأداء لقياس التقدم في الهدف⁽²⁶⁾.	مع تزايد يتزايد الإقبال على التعليم عاماً بعد عام تضطر الوزارة إلى استئجار المباني السكنية لسد الاحتياج وكثيراً منها غير مناسبة من حيث الموقع والتصميم والمساحة، وتعد نسبة الأبنية المدرسية المستأجرة في عام 2018 (23%)	البيئة التعليمية المحفزة
شرعت وزارة التعليم في تحديث برامج إعداد المعلم بالتعاون مع الجامعات السعودية، وتم العمل على تطوير معايير اختيار شاغلي الوظائف الأكاديمية إضافة إلى تحسين بيئة التدريب، وارتبط الهدف بمؤشرات أداء لقياسه منها "متوسط عدد ساعات التطوير المهني التي استكملها المعلمين" بالإضافة إلى "نسبة المعلمين المُجتازين لاختبار (قياس)"⁽²⁸⁾.	ضعف برامج إعداد المعلم وأظهرت النتائج بأن معدل عدد ساعات التطور المهني التي أكملها المعلمون بلغت 10 ساعات سنوياً في عام 2016، كذلك قلة نسبة المجتازين لاختبار كفايات المعلمين حيث كان متوسط درجات المختبرين 43% في الجزء التربوي من الاختبار و37% في الجزء التخصصي، بينما يشترط لاجتياز الاختبار تحقيق 50% في كلا الجزأين⁽²⁷⁾.	تدريب وتطوير كفاء المعلمين
أعدت وزارة التعليم تنظيمات خاصة بالمدارس الأهلية والعالمية وتطوير اشتراطات افتتاح المدارس الأهلية والعالمية⁽³¹⁾ ويُتوقع أن يرتفع حجم التعليم الخاص في المملكة لارتفاع عدد الطلبة والمبادرات التعليمية المتعلقة برؤية المملكة 2030⁽³²⁾، وتم وضع مستهدف "نسبة الطلبة الملتحقين بالمدارس الأهلية" ومؤشر "نسبة الطلبة في التعليم العالي غير الحكومي" أبرز المؤشرات لقياس تحقيق أهداف الرؤية 2030 في هذا الجانب⁽³³⁾.	ضعف بنية الاستثمار في التعليم الأهلي حيث تقلص حجم القطاع ليلعب حوالي 12% مقارنة بالمستهدف البالغ 25%⁽²⁹⁾، ومن المتوقع أن يزيد العدد الإجمالي للطلاب في المملكة العربية السعودية بنسبة 3.5 سنوياً خلال الفترة من 2018 إلى 2025 بناء على معدل النمو الطلابي خلال الفترة 2015 إلى 2018 مما يُظهر الحاجة إلى زيادة عدد المقاعد الدراسية بمقدار 2.1 مليون مقعد⁽³⁰⁾.	الاستثمار في التعليم الأهلي

26 برنامج التحول الوطني، مصدر سابق، ص 63.

27 وزارة التعليم، تطوير برامج إعداد المعلم، متاح على

(<https://departments.moe.gov.sa/PlanningDevelopment/RelatedDepartments/committee/Pages/default.aspx>)

28 برنامج التحول الوطني، مصدر سابق، ص 62.

29 اللجنة الوطنية للتدريب والتعليم الأهلي العالمي، دراسة الوضع الراهن لقطاع التعليم الأهلي والعالمي في المملكة العربية السعودية، اتحاد الغرف السعودية، 2022، ص 2.

30 شركة ستراتيجك جيرز للاستشارات الإدارية، مصدر سابق، ص 16.

31 وزارة التعليم، التنظيمات الخاصة بالمدارس الأهلية والعالمية، متاح على (<https://moe.gov.sa/ar/education/generaleducation/Pages/Reg-priv-inte-sch.aspx>)

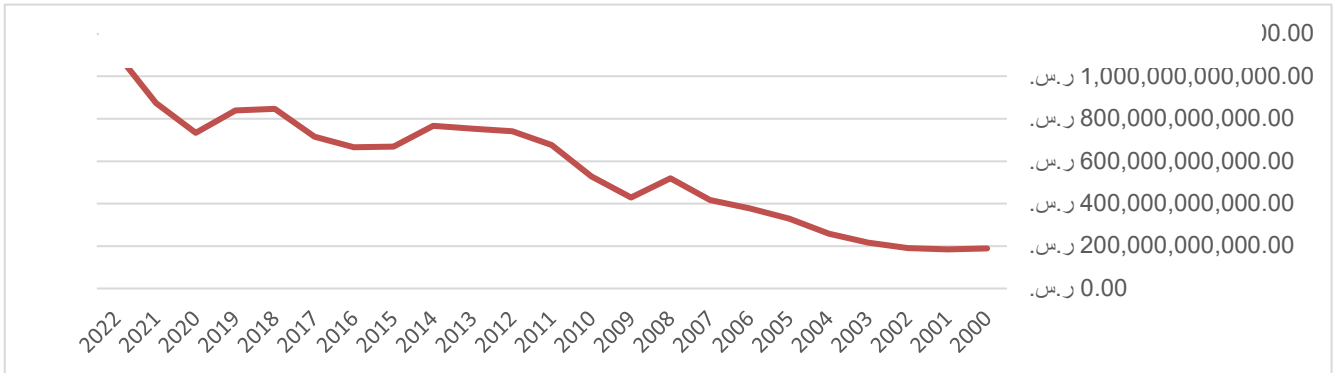
32 شركة ستراتيجك جيرز للاستشارات الإدارية، مصدر سابق، ص 4.

33 برنامج التحول الوطني، مصدر سابق، ص 64.

المطلب الثاني: تحليل مسار النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية

يحظى النمو الاقتصادي باهتمام كبير لدى الخبراء الاقتصاديين وصانعي القرار لكونه مؤشر رئيس يدل على فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة والتي تهدف إلى سير الاقتصاد باتجاه مستويات أفضل في المعيشة، يعتمد الاقتصاد السعودي بشكل كبير على الإيرادات النفطية باعتبار أن المملكة العربية السعودية أكبر مصدر للنفط الخام في العالم، إذ تبلغ نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات 90-95% وتسهم بمعدل 35-40% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي⁽³⁴⁾، إلا أنه في السنوات الأخيرة بدأت المملكة بزيادة مجهوداتها نحو تنويع الاقتصاد وجعله أكثر استدامة وفك الارتباط بالنفط من خلال إصلاحات اقتصادية هيكلية، وكشفت التقارير وجود نمو إيجابي في الأنشطة غير النفطية بمقدار 5.4% خلال عام 2022م، وبلغت أنشطة النقل والتخزين والاتصالات أعلى معدلات النمو في الأنشطة غير النفطية بمقدار 9.1% تليها أنشطة الصناعات التحويلية ما عدا تكرير الزيت بنسبة 7.7%⁽³⁵⁾.

رسم توضيحي 1 نمو الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: إعداد الباحث استناداً على بيانات البنك الدولي

شهد الناتج المحلي الإجمالي للسعودية خلال فترة الدراسة ارتفاعاً هائلاً مع بعض التقلبات الناتجة عن تغيرات في أسعار النفط والأزمات الاقتصادية، حيث تضاعف أكثر من مرتين ونصف من (188.7) مليار دولار أمريكي في عام 2000 إلى (1.108) تريليون دولار أمريكي في عام 2022⁽³⁶⁾، ويعود هذا النمو بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار النفط خلال معظم هذه الفترة، حيث يُعدّ النفط المصدر الرئيسي للدخل في المملكة، وأما على مستوى تحليل سرعة النمو الاقتصادي السعودي وتقييم فعالية السياسات الاقتصادية ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي فيمكن تقسيم فترة الدراسة إلى أربع مراحل رئيسية:

1. مرحلة النمو المدعوم بأسعار النفط (2000-2008)

تميزت هذه المرحلة بنمو سريع لمعدل الناتج المحلي الإجمالي بفضل أسعار النفط واتباع المملكة سياسات مالية ونقدية توسعية، وتخللت هذه الفترة تباطؤ في النمو خلال عامي (2001-2002) بسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي وتراجع أسعار النفط قليلاً، واستمر معدل النمو

34 المالكي، عبدالله محمد، المصدر السابق، ص 10.

35 الهيئة العامة للإحصاء، الاقتصاد السعودي يتجاوز تقديرات المنظمات الدولية ويحقق أعلى نمو بين دول G20 بنسبة 8.7% خلال عام 2022م، 2023، متاح على <https://www.stats.gov.sa/ar/news/457>

36 إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي) - Saudi Arabia، مجموعة البنك الدولي، تم الاطلاع بتاريخ (2024/08/12)، متاح على https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?end=2022&locations=SA&start=2000&_gl=1*_vhzbiq*_gcl_au*MzA5MDgzNTk3LjE3MTYxMzg4Nzg

بقوة خلال الفترات اللاحقة، ومع ذلك فإن التحديات المتعلقة بتقلبات أسعار النفط والحاجة إلى التنويع الاقتصادي كانت لا تزال حاضرة، مما يتطلب جهوداً مستمرة لتحقيق استقرار وتنمية اقتصادية مستدامة على المدى الطويل.

2. مرحلة التأثير بالأزمة المالية العالمية (2009-2014)

تأثرت المملكة بالأزمة المالية العالمية التي أثرت على الطلب العالمي للنفط في عام 2008 مما أدى إلى تراجع النمو بنسبة (2.1-) كما تأثرت الاستثمارات الأجنبية والتجارة العالمية، وتعافى الاقتصاد بشكل ملحوظ بدءاً من عام 2010 وحتى عام 2015 مدفوعاً بانتعاش أسعار النفط وزيادة الطلب العالمي، بالإضافة إلى جهود الحكومة في تحفيز الاقتصاد، كما ركزت الحكومة على تعزيز الاقتصاد غير النفطي من خلال الاستثمار في التعليم والبنية التحتية.

3. مرحلة تراجع أسعار النفط وبداية تنفيذ رؤية 2030 (2015 - 2019)

شهد عام 2016 انهيار أسعار النفط بسبب تنامي الوفرة في المعروض وكانت واحدة من أكبر الانخفاضات في أسعار النفط في التاريخ الحديث بنسبة (70%)⁽³⁷⁾ وعليه تأثر الناتج المحلي الإجمالي بالتراجع، وبدأت الحكومة في تنفيذ سياسات تشجيعية لتقليل العجز المالي وإصلاحات شاملة ضمن رؤية 2030 لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، وتعافى الاقتصاد تدريجياً خلال الأعوام اللاحقة.

4. مرحلة التأثير بجائحة كورونا والتعافي الاقتصادي (2020 - 2022)

انكمش نمو الاقتصاد السعودي بشدة خلال عام 2020 بسبب جائحة كوفيد - 19 مسجلاً نسبة (-4.3) وتعافى الاقتصاد بقوة خلال عام 2021 حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة (4.3)⁽³⁸⁾، واختتم الاقتصاد السعودي عام 2022 بأفضل أداء له ضمن دول مجموعة العشرين (G20) بنسبة (8.7%) وهو أعلى معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي في العقد الماضي، ويرجع ذلك أساساً إلى التوسع الملحوظ للأنشطة النفطية بنحو (15.4%) بالإضافة إلى انتعاش الأنشطة غير النفطية بنحو (504%) في عام 2022 بدعم من القطاعات الاستثمارية في المملكة نتيجة للإصلاحات الهيكلية والاستراتيجيات القطاعية⁽³⁹⁾.

رسم توضيحي 2 معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي



37 Stocker, Marc; Baffes, John; Vorisek, Dana, what triggered the oil price plunge of 2014-2016 and why it failed to deliver an economic impetus in eight charts, WORLD BANK BLOGS, 2018, Available on (<https://blogs.worldbank.org/en/developmenttalk/what-triggered-oil-price-plunge-2014-2016-and-why-it-failed-deliver-economic-impetus-eight-charts>)

38 الهيئة العامة للإحصاء، نشرة الحسابات القومية لعام 2021، متاح على

(https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/Annual%20National%20Accounts%20Publication%202021-AR_0.pdf)

39 وزارة الاقتصاد والتخطيط، التقرير السنوي لحالة الاقتصاد السعودي 1444 - 2022، 2023، متاح على

(<https://mep.gov.sa/files/ar/KnowledgeBase/EconomicReports/Documents/State%20of%20the%20Economy%202022%20AR.pdf>)

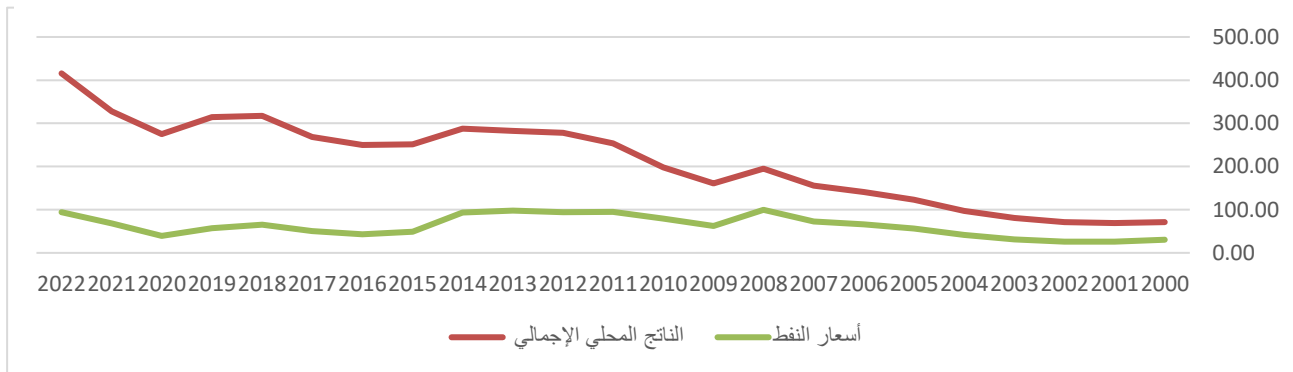
المصدر: إعداد الباحث استنادا على بيانات البنك الدولي

المطلب الثالث: مؤثرات النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية

يعتبر النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية نتاجاً لتفاعل عدة عوامل ومؤثرات رئيسية، وتلعب هذه المؤثرات دوراً حيوياً في تشكيل مسار النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل، وفي هذا المطلب نقوم باستعراض أبرز المؤثرات على النمو الاقتصادي السعودي خلال فترة الدراسة.

1. المؤثر الأول: أسعار النفط

في ثلاثينات القرن الماضي استطاعت السعودية بفضل قدراتها النفطية أن تستحوذ على صادرات النفط العالمية (40)، بإمتلاكها حوالي 16% من احتياطات النفط المؤكدة في العالم، ويمثل قطاع البترول حوالي 87% من إيرادات ميزانية المملكة و42% من الناتج المحلي الإجمالي و90% من عائدات التصدير، وتعد التغيرات في أسعار النفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض ذات تأثير قوي وملحوس على المتغيرات الاقتصادية، وهذا ما يجعل الدول ذات الهيكل الاقتصادي غير المتنوع تتعرض لحالة من عدم الاستقرار (41). ويتأثر النمو الاقتصادي في المملكة بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط ويلعب دوراً بارزاً في تحديد مسارها، وسنوضح من خلال الشكل التالي العلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة. رسم توضيحي 3 أثر أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات البنك المركزي وموقع macrotrends

يتضح من الرسم البياني أعلاه تأثيرات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة ويوضح معامل بيرسون تأثير أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي بما يقارب (0.63) مما يدل على وجود تأثير طردي بين المتغيرين (42)، ونجد أن ارتفاع أسعار

40 أوشن إكس، دور السعودية في أسواق الطاقة العالمية، 2022، متاح على (<https://insight.oceanx.sa/%d8%af%d9%88%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d8%b9%d9%88%d8%af%d9%8a%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d8%a3%d8%b3%d9%88%d8%a7%d9%82-%d8%a7%d9%84%d8%b7%d8%a7%d9%82%d8%a9-/%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%8a%d8%a9>)

41 مجزة، بحث علمي: تقلبات أسعار النفط والإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية، 2017، متاح على

(<https://hbrarabic.com/%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A>)

42 الجهني، أحمد، الاقتصاد السعودي ما قبل الرؤية وما بعدها، 2024، متاح على

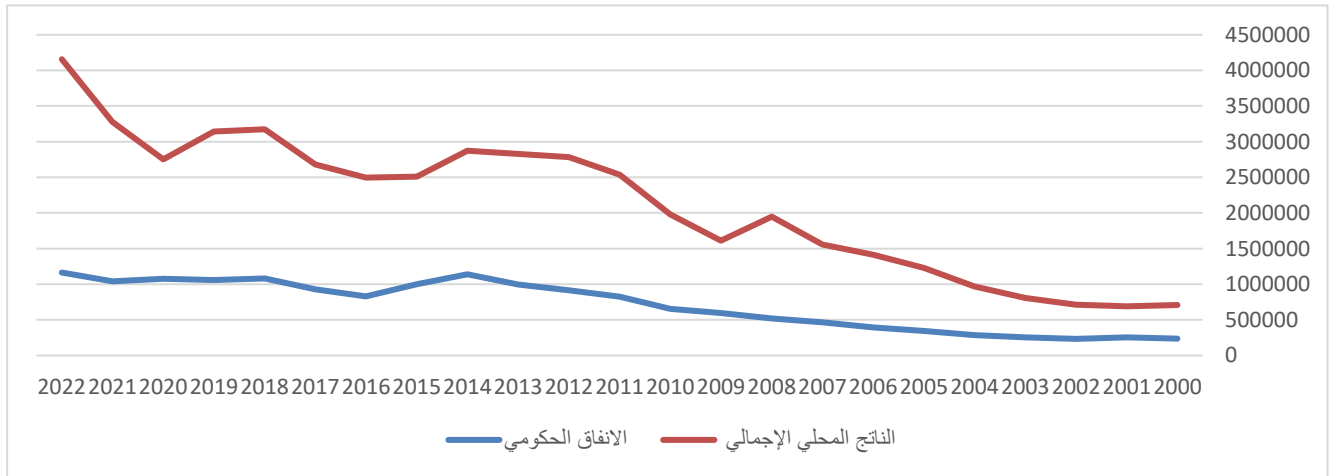
(<https://maaal.com/archives/202403/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%d8%af%d9%88%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d8%b9%d9%88%d8%af%d9%8a%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d8%a3%d8%b3%d9%88%d8%a7%d9%82-%d8%a7%d9%84%d8%b7%d8%a7%d9%82%d8%a9-/%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%8a%d8%a9>)

النفط يساهم في ضخ المزيد من الاستثمارات في قطاع النفط والغاز وفي التحسين الجذري للبيئة الاقتصادية الداعمة للقدرات الكامنة للقطاع الخاص وزيادة مساهمته في الناتج المحلي وزيادة الإنفاق الحكومي وتوجيه الجزء الأكبر منه نحو بناء البنية التحتية، كما يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى انعكاسات كبيرة مثل تراجع في العوائد البترولية وانخفاض الإنفاق الحكومي.

2. المؤثر الثاني: الإنفاق الحكومي

يعد الإنفاق الحكومي من المحركات الأساسية لنمو الناتج المحلي وأي تغير في هذا الإنفاق يصبح مسألة حاكمية في تحديد مسار النمو الاقتصادي، ومما يدل على قوة التأثير بلوغ نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015 في المملكة 41%⁽⁴³⁾. وسنوضح من خلال الشكل التالي العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

رسم توضيحي 4 أثر أسعار النفط على الإنفاق الحكومي



المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات البنك المركزي السعودي

يتضح من الرسم البياني أعلاه العلاقة الوثيقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي مما يدل على قوة العلاقة، وتعد العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة علاقة ديناميكية ومتبادلة التأثير فمن جهة ساهم الإنفاق الحكومي في دعم النمو الاقتصادي وتحفيز القطاعات غير النفطية ومن جهة أخرى أثر نمو الناتج المحلي الإجمالي على قدرة الحكومة على الإنفاق وتنفيذ مشاريعها التنموية⁽⁴⁴⁾.

3. المؤثر الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر

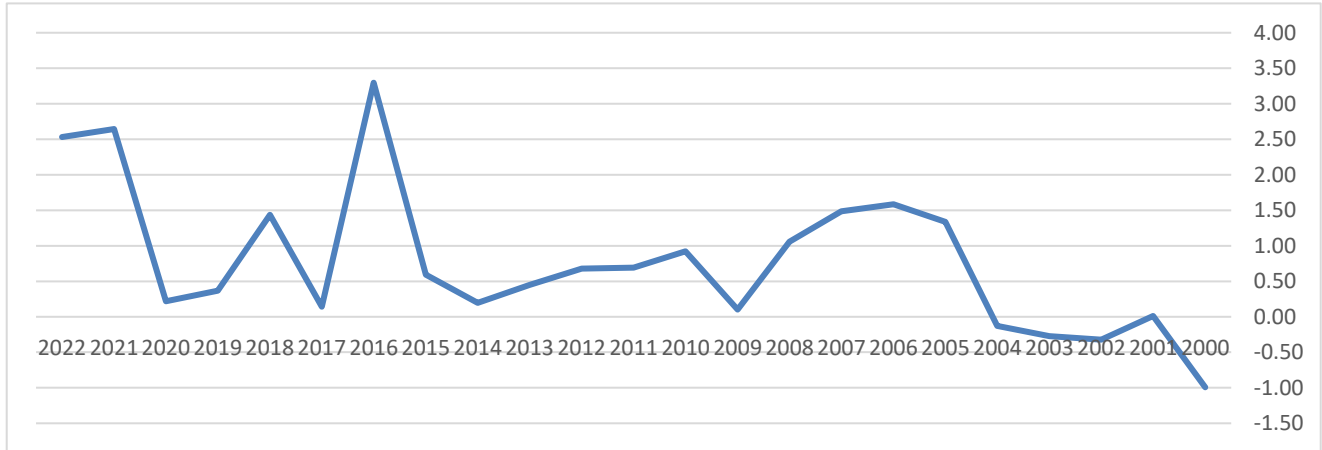
عرف الاستثمار الأجنبي المباشر تدفقا ضعيفا إلى السعودية خلال القرن العشرين، وبدأ نموه يظهر خلال التسعينات بهدف تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي الخاص منه والحكومي، وتم انشاء الهيئة العامة للاستثمار SAGIA عام

43 العبد اللطيف، عبد اللطيف و الودعاني، سلمان، دراسة قياسية لتأثير مختلف مكونات الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1985 – 2017، مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية، المجلد 04 / 2022-01، ص44.

44 البنك المركزي السعودي (ساما)، ملخص التقارير السنوية 37-58، متاح على (https://sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/AnnualReport.aspx?&p_SortBehavior=0&p_SAMASortOrder=44%2e00000000000000&&PageFirstRow=1) (&View=0bf8da9d-5cf3-4408-95cc-240396b022f3)

2000 من أجل تحسين مناخ الاستثمار وإيجاد بيئة جاذبة له⁽⁴⁵⁾، وقد مكّن تحسين المناخ من حصول المملكة عام 2017 على المركز 30 ضمن 137 دولة في التصنيف العالمي للتنافسية وفقاً لتقارير منتدى الاقتصاد العالمي والذي يعد من أهم التقارير للمستثمر الأجنبي⁽⁴⁶⁾.

رسم توضيحي 5 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات صندوق البنك الدولي

يتضح من الرسم البياني أعلاه تدني مستويات الاستثمار الأجنبي في الفترة ما بين 2000 وحتى عام 2004، وعلى إثر الإصلاحات الاقتصادية والإجراءات التنظيمية شهدت الاستثمارات الأجنبية اتجاهاً تصاعدياً في الفترة ما بين 2005 و 2008، وسجلت أعلى قيمة لها عام 2008 لتبلغ 147.9 مليار ريال⁽⁴⁷⁾، وشهد عام 2009 انخفاضاً نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية إلا أن هذه التدفقات سرعان ما عاودت الارتفاع بمعدلات نمو بطيئة نسبياً في السنوات التالية مع تحسن الأوضاع الاقتصادية العالمية وارتفاع أسعار النفط، وخلال الأعوام اللاحقة سجلت نسبة انخفاض قدرها 78% في 6 سنوات أي منذ عام⁽⁴⁸⁾، ومنذ إطلاق رؤية "السعودية 2030" أظهرت البيانات المحدثّة ارتفاعاً إيجابياً ومتصاعداً حيث بلغ نحو (33 مليار دولار) خلال عام 2022م وهو ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2015م، الأمر الذي جعل المملكة في المرتبة الـ 10 من بين اقتصادات مجموعة العشرين في العام 2022م⁽⁴⁹⁾.

المطلب الرابع: تأثير رؤية المملكة 2030 على النمو الاقتصادي

يمثل التحول الاقتصادي في المملكة العربية السعودية قصة نجاح بدأت بتموجات وضعتها رؤية السعودية 2030 لتحقيق اقتصاد متنوع ومستدام يزدهر فيه الجميع عبر عملية إصلاح جذري للسياسات الاقتصادية، واستثمارات استراتيجية واسعة النطاق، وفي هذا المطلب نستعرض تأثير رؤية المملكة 2030 على النمو الاقتصادي في ضوء مؤثرات النمو المذكورة سابقاً.

45 عبد الحميد، بن الشيخ و سارة، لحمير و لخضر، عدوكة، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في النمو الاقتصادي من خلال "فرضية النمو بقيادة التصدير" في الدول النفطية (الجزائر والمملكة العربية السعودية) للفترة (2000 - 2011)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد 7، العدد 1، 2016، ص 90.

46 الديان، عدنان، الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية في ظل رؤية المملكة 2030 المحفزات والتحديات، غرفة الرياض، 2019، ص 17.

47 المصدر السابق.

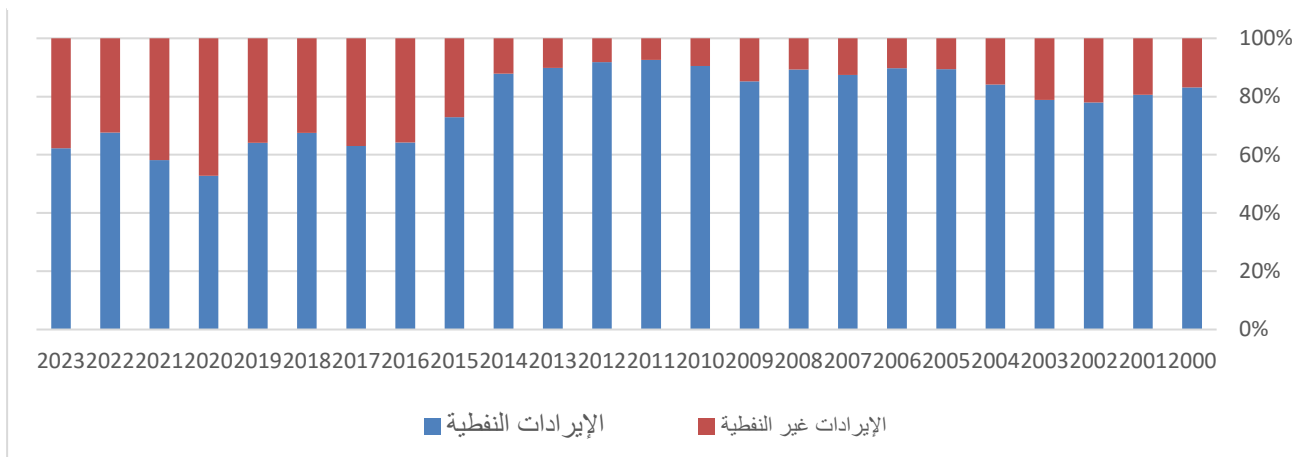
48 موقع أرقام، تقرير: تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للسعودية إلى 8 مليارات دولار (- 10 %) بنهاية 2014، 2015، متاح على <https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/380924>

49 موقع أرقام، المملكة تُصدر إحصاءات محدّثة للاستثمار الأجنبي المباشر في إطار منهجية جديدة أقرّها صندوق النقد الدولي، 2023، متاح على <https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1682965>

1. تأثير رؤية السعودية 2030 على قطاع النفط

أعلنت المملكة العربية السعودية في عام 2016 عن رؤية السعودية 2030، التي تعتبر خطة طموحة تهدف إلى الحد من اعتمادها على النفط وتنويع اقتصادها، لا سيما وأن قطاع النفط قبل طرح الرؤية كان يمثل نحو 43% من إجمالي الناتج المحلي⁽⁵⁰⁾، ونجحت المملكة العربية السعودية منذ إطلاق رؤيتها في الحد بشكل علمي ومدرس من الاعتماد على الإيرادات النفطية في ميزانيتها؛ حيث تناقصت حصة الإيرادات النفطية في الميزانية السعودية، وسنوضح من خلال الشكل التالي تطور الإيرادات غير النفطية في الميزانية السعودية خلال فترة الدراسة.

رسم توضيحي 6 مقارنة الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية



المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات البنك المركزي السعودي

يتضح من الشكل السابق محدودية الإيرادات غير النفطية نسبياً خلال فترة 2000 وحتى 2014 وخلال الفترة اللاحقة أولت الحكومة السعودية اهتماماً متزايداً لتنمية الإيرادات غير النفطية، ووفقاً لوزارة المالية السعودية ارتفعت الإيرادات غير النفطية من 126.8 مليار ريال سعودي في عام 2014 إلى 163.5 مليار ريال سعودي في عام 2015 بزيادة قدرها 29% شكلت الضرائب جزءاً مهماً منها حيث بلغت 38.6 مليار ريال سعودي⁽⁵¹⁾، وهدفت رؤية المملكة 2030 مع إطلاقها إلى رفع نسبة الإيرادات غير النفطية إلى 50% من إجمالي الإيرادات بحلول عام 2030⁽⁵²⁾، أدى ذلك إلى تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية وتنفيذ مبادرات لتعزيز القطاعات غير النفطية، وخلال عام 2016 ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة 3.4% مقارنة بعام 2015 لتصل إلى 199.7 مليار ريال سعودي⁽⁵³⁾، وفي العام التالي ارتفعت إلى حوالي 256 مليار ريال سعودي بزيادة قدرها 28.6%⁽⁵⁴⁾، وجاءت هذه الزيادة نتيجة لعدة

50 المطيري، حصة و غاليوتي، مارزيو و مانزانو، بالتازار و بيريوي، أكسل، مرونة الاقتصاد السعودي في مواجهة الصدمات النفطية: الآثار المترتبة على الإصلاحات الاقتصادية، مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية، 2022، ص4، متاح على (<https://www.kapsarc.org/ar/research/publications/resilience-of->)
(/saudi-arabias-economy-to-oil-shocks-effects-of-economic-reforms)

51 وزارة المالية، بيان الوزارة حول ميزانية الدولة للعام المالي 1437 1438هـ، 2016، متاح على (<https://www.mof.gov.sa/docslibrary/Budget/Pages/default.aspx>)

52 وثيقة رؤية المملكة العربية السعودية، متاح على (<https://www.vision2030.gov.sa/ar/overview/pillars/a-thriving-economy>)

53 وزارة المالية، بيان الوزارة حول ميزانية الدولة للعام المالي 1438- 1439هـ، 2017، متاح على (<https://www.mof.gov.sa/docslibrary/Budget/Pages/default.aspx>)

54 وزارة المالية، بيان الوزارة حول ميزانية الدولة للعام المالي 1439- 1440هـ، 2018، متاح على (<https://www.mof.gov.sa/docslibrary/Budget/Pages/default.aspx>)

عوامل منها بدء تطبيق ضريبة القيمة المضافة و زيادة الرسوم على العمالة الوافدة بالإضافة إلى تحسين كفاءة التحصيل الضريبي، واستمر النمو المتزايد خلال الأعوام اللاحقة حتى وصل في عام 2022 إلى 417 مليار ريال سعودي⁽⁵⁵⁾ مع استثناء الانخفاض الطفيف في عام 2020 بسبب الجائحة، وتعكس هذه الزيادة المستمرة نجاح سياسات التنوع الاقتصادي والإصلاحات المالية التي تبنتها المملكة في إطار رؤية 2030، حيث ارتفعت نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية من إجمالي الإيرادات من نحو 27% في عام 2015 إلى نحو 42% وبارتفاع متوسط سنوي 18% خلال 2015 - 2021 وأصبحت الإيرادات أكثر ارتباطاً بنمو وتنوع النشاط الاقتصادي⁽⁵⁶⁾، ويعتبر تطوير هذا القطاع وتقليل الاعتماد على قطاع النفط أمراً حيوياً لإثراء التنوع الاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادي في البلاد.

2. تأثير رؤية السعودية 2030 على الإنفاق الحكومي

يمارس الإنفاق الحكومي - والذي يعد من أهم أدوات السياسة المالية- دوراً حيوياً في الاقتصاد السعودي فمنذ عام ١٩٨٠ شهدت الأوضاع المالية العامة خمس فترات من الصدمات في الإنفاق كان آخرها عام ٢٠١٤ واستدعت من الحكومة إلى اتخاذ التدابير⁽⁵⁷⁾، لهذا أطلقت الرؤية برنامج الاستدامة المالية الذي أطلق سابقاً بنهاية العام 2016م باسم برنامج تحقيق التوازن المالي، وجسد البرنامج مفهوم الاستدامة في كل القضايا التي تتعلق بمصادر الدخل والعائدات الداعمة للمالية العامة والنمو الاقتصادي، واستطاع برنامج الاستدامة المالية خلال خمسة أعوام (2016-2020م)، أن يحقق تأثيراً في المالية العامة واستدامتها إلى جانب مساعدته في السيطرة على نسب العجز من الناتج المحلي الإجمالي من 15.8% في عام 2015 إلى 2.3% في 2021⁽⁵⁸⁾.

3. تأثير رؤية السعودية 2030 على الاستثمار الأجنبي المباشر

في سياق رؤية المملكة 2030 تم وضع هدف طموح لزيادة نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي الناتج المحلي من 3.8% إلى المعدل العالمي 5.7% مما يعكس إدراك المملكة لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتنويع مصادر الدخل، وتم إطلاق "الاستراتيجية الوطنية للاستثمار" لتذليل عقبات الاستثمار في المملكة، ومنذ إطلاق رؤية المملكة سجل معدل الاستثمار الأجنبي المباشر في الربع الثاني من عام 2021 أعلى قيمة ربعية خلال العشر السنوات السابقة بنحو 13.8 مليار دولار مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 607.3% على أساس ربعي، وارتفاع بنسبة 1573.9% على أساس سنوي، كما سجل الاستثمار الأجنبي المباشر مستوى قياسياً أيضاً في مجمل عام 2021، حيث بلغ 19.3 مليار دولار مسجلاً نمواً بنسبة 257.2% مقارنة بالعام السابق وهو رقم يتجاوز مجموع الاستثمارات المتدفقة خلال الأعوام الثلاثة السابقة، كما وصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 72 مليار ريال، محققة ما نسبته 2.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، متجاوزة مستهدف العام الذي يبلغ 42 مليار ريال، وما نسبته 15% من الناتج المحلي الإجمالي⁽⁵⁹⁾.

55 وزارة المالية، بيان الوزارة حول ميزانية الدولة للعام المالي 1444 1445هـ، 2023، متاح على <https://www.mof.gov.sa/docslibrary/Budget/Pages/default.aspx>

56 إنجازات رؤية السعودية 2030 في عام 2021، ص 30، متاح على

<https://www.vision2030.gov.sa/media/2kcdjswx/%D9%83%D8%AA%D9%8A%D8%A8-%D8%A5%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%B2%D8%A7%D8%AA-%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9-2030-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D8%A7%D9%85-2021.pdf>

57 وزارة المالية، تقرير برنامج تحقيق التوازن المالي ميزانية متوازنة 2020، ص 18 متاح على <https://www.mof.gov.sa/vro2030/Documents/Financial%20balance.pdf>

58 المنصة الوطنية الموحدة، برنامج الاستدامة المالية، متاح على <https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/agencies/agencyDetails/organization-> (AC1001)

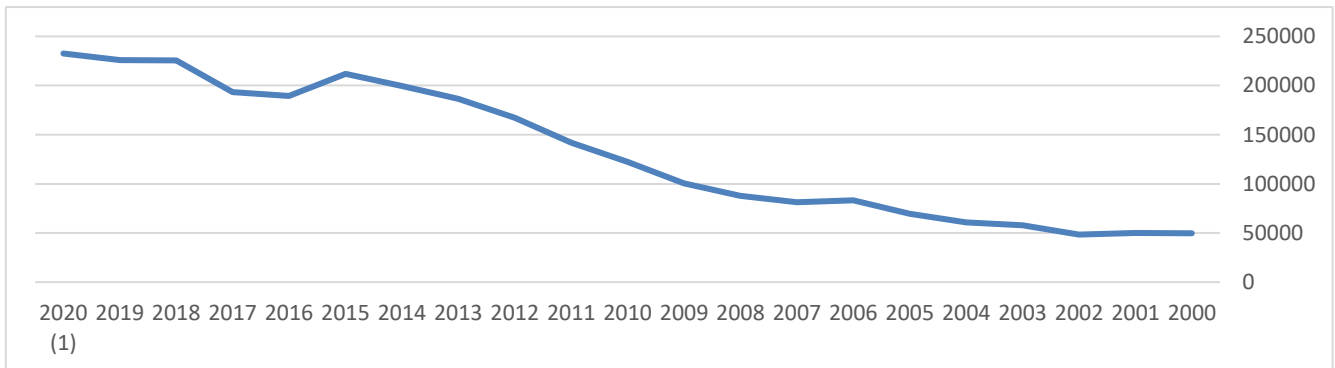
59 المصدر السابق

المطلب الخامس: دور التعليم في النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية

إيماناً من المملكة العربية السعودية بأهمية التعليم وتأثيره في كافة الميادين بصفة عامة والنمو الاقتصادي بصفة خاصة، أولت العنصر البشري أهمية في سياق رؤيتها 2030 حيث انشأت برنامج "تنمية القدرات البشرية" الذي سيؤثر إيجابياً على المدى البعيد في الاقتصاد الوطني نتيجة الاستثمار في رأس المال البشري وكذلك تأثير إيجابي طفيف على المديين القصير والمتوسط كونه يركز على تشريعات وسياسات يظهر تأثيرها على المدى الطويل (60).

كما انعكس اهتمام المملكة بالتعليم في حجم الإنفاق المخصص للتعليم ضمن الميزانية العامة للدولة، حيث شهدت نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الميزانية العامة تطوراً ملحوظاً خلال فترة الدراسة، ففي عام 2000 بلغت نسبة الإنفاق على التعليم حوالي 22.7% من إجمالي الميزانية العامة، ووصلت إلى 25.2% في عام 2005، ومع بداية العقد الثاني من الألفية الثالثة شهدت نسبة الإنفاق على التعليم زيادة أكبر حيث بلغت 26.6% في عام 2010، وفي عام 2015 ارتفعت النسبة لتصل إلى 27.9% من إجمالي الميزانية العامة، ومع إطلاق رؤية المملكة 2030 شهد الإنفاق على التعليم تغيرات ملحوظة فقد تم التركيز على تحسين كفاءة الإنفاق وتعزيز جودة المخرجات التعليمية، وبحسب تقرير دولي فإن السعودية الأولى عالمياً في إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم وفي نمو القوى العاملة الماهرة (61).

وقد توصلت دراسة (الحربي وقباني) والتي أجريت على السعودية إلى أنه كلما زاد الإنفاق الحكومي على التعليم بنسبة 10% أدى ذلك إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 7% (62).



رسم توضيحي 7 الإنفاق الحكومي على التعليم بالأسعار الجارية

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات البنك المركزي السعودي

60 المصدر السابق، ص 175.

61 موقع صحيفة الشرق الأوسط، السعودية الأولى عالمياً في الإنفاق على التعليم، 2019، متاح على

<https://aawsat.com/home/article/1999391/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%8B-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85>

62 الحربي، منى وقباني، زينب، أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي السعودي في ظل ضوء رؤية 2030: دراسة قياسية خلال الفترة 1999-2018، رسالة ماجستير غير منشورة، 2020، ص 41.

ومع ذلك، فإن التحدي الرئيسي الذي يواجه المملكة في هذا السياق هو ضمان أن يُترجم هذا الإنفاق المرتفع إلى تحسين ملموس في جودة التعليم ومخرجاته، وقد أدركت الحكومة السعودية أهمية هذا الأمر، حيث تضمنت خطة برنامج تنمية القدرات البشرية 89 مبادرة موزعة على ركائز الرؤية الثلاثة⁽⁶³⁾، كما تم إطلاق العديد من المبادرات والبرامج الهادفة إلى تعزيز كفاءة الإنفاق التعليمي وتحسين جودة التعليم بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل والتنمية المستدامة.

المبحث الثالث: التحليل القياسي

المطلب الأول: المنهجية المستخدمة للتحليل القياسي

يعتبر الاقتصاد القياسي فرعاً من فروع علم الاقتصاد، إذ يهتم بالقياس والتقدير الميداني للعلاقات بين الظواهر والمتغيرات الاقتصادية كما يعتبر الأداة التوضيحية بين النظرية الاقتصادية والواقع الاقتصادي باستعمال الأدوات الرياضية والإحصائية، وسأطرق في هذا المبحث إلى قياس العلاقة التي ترمي إليها الدراسة.

وبالنظر إلى السلال الزمنية للدراسة الحالية نجد أنها تتكون من بعض السلاسل الزمنية المستقرة والبعض الآخر غير المستقرة، مع احتمال وجود تكامل مشترك بينها، وعليه نستخدم الطريقة الحديثة لاختبار التكامل المشترك البديل والمتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) لصاحبيه (Pesaran and Shin)، والذي يقدم جملة من المنافع مقارنة بالاختبارات الأخرى.

المطلب الثاني: عرض متغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة

(الإنفاق الحكومي على التعليم بالأسعار الجارية - المدرجين في التعليم العام - المدرجين في التعليم العالي - معدل البطالة - معدل التضخم)

المتغير التابع

(الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية)

ويهدف نموذج الدراسة لقياس تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، والذي يأخذ شكل المعادلة التالية:

$$Y = c + \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + \beta_3 x_3 + \beta_4 x_4 + \beta_5 x_5 + \varepsilon$$

بحيث:

✓ Y: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

✓ x_1 : الإنفاق الحكومي على التعليم بالأسعار الجارية.

✓ x_2 : المدرجين في التعليم العام.

✓ x_3 : المدرجين في التعليم العالي.

✓ x_4 : معدل البطالة.

✓ x_5 : معدل التضخم.

63 إنجازات رؤية السعودية 2030 في عام 2021، ص 51، متاح على

<https://www.vision2030.gov.sa/media/2kcdjswx/%D9%83%D8%AA%D9%8A%D8%A8-%D8%A5%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%B2%D8%A7%D8%AA-%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9-2030-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D8%A7%D9%85-2021.pdf>

✓ β : معاملات الانحدار.

✓ c : المعامل الثابت.

✓ ε : متغيرات عشوائية.

المطلب الثالث: دراسة استقرارية متغيرات الدراسة

سنقوم بإجراء اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية وذلك من خلال الاعتماد على مختلف الاختبارات، بهدف الكشف عن خواص السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة للنموذج، حيث قمنا بتطبيق هذه الاختبارات على كل متغير وتوصلنا إلى النتائج المبينة في الجدول التالي:

عند المستوى (LEVEL)							
		Y	X_1	X_2	X_3	X_4	X_5
وجود ثابت	T	-1.923906	0.215	0.548788	- 2.736142	- 4.074437	- 2.787701
	Prob	0.3157	0.9672	0.9841	0.0865	0.0054	0.0763
وجود ثابت واتجاه عام	T	-2.154249	-0.659	- 3.395472	- 2.272348	- 3.260310	- 2.683832
	Prob	0.4885	0.9981	0.0834	0.4274	0.1029	0.2516
عدم وجود ثابت واتجاه عام	T	-0.214648	1.1618	8.005931	- 1.478387	0.697148	- 1.774371
	Prob	0.5969	0.9313	1.0000	0.1265	0.8579	0.0725
بعد أخذ الفرق الأول (1 ST DIFFERENCE)							
		D (Y)	D (X_1)	D (X_2)	D (X_3)	D (X_4)	D (X_5)
وجود ثابت	T	-0.813842	-4.100	- 11.46702	- 0.758574	- 4.612433	- 6.908517
	Prob	0.7893	0.0051	0.0000	0.8067	0.0018	0.0000

وجود ثابت واتجاه عام	T	-3.830446	-2.049	-	0.525808	-	6.832529
	Prob	0.0390	0.5348	0.0000	0.9984	0.0109	0.0001
عدم وجود ثابت واتجاه عام	T	-0.943647	-4.016	-	-	-	7.032406
	Prob	0.2940	0.0004	0.3235	0.0342	0.0001	0.0000

جدول 1 اختبار الاستقرار

المصدر: إعداد الطالب باستخدام برنامج EViews 13

وكخلاصة لاختبار الاستقرار نجد أن السلسلة $D(Y)$ مستقرة، ومنه تكون السلسلة (Y) متكاملة من الدرجة الأولى، السلسلة $D(X_1)$ مستقرة، ومنه تكون السلسلة (X_1) متكاملة من الدرجة الأولى، السلسلة $D(X_2)$ مستقرة، ومنه تكون السلسلة (X_2) متكاملة من الدرجة الأولى، كذلك بقية السلاسل الزمنية، حيث يتضح أن السلاسل جميعها مستقرة عند الفرق الأول أي متكاملة من الدرجة واحد (1) مما يعني تحقق شروط نموذج ARDL.

المطلب الرابع: اختيار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نماذج ARDL

لاختبار فترات الإبطاء المثلى في النموذج استخدم الباحث طريقة Akaike، وتم اختيار النموذج الأفضل بشكل أتوماتيكي حيث تم اختيار النموذج $ARDL(1,1,0,0,1,1)$ كأفضل نموذج وسيتم إجراء اختبار الحدود انطلاقاً من هذا النموذج.

المطلب الخامس: اختبار جودة النموذج

قبل اعتماد النموذج $ARDL(1,1,0,0,1,1)$ في تقدير الآثار القصيرة والطويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، وذلك خلال استخدام الاختبارات التالية:

الاختبار	القيمة الاحتمالية (Prop)
اختبار تجانس تباين البواقي باستخدام اختبار ARCH	$F(1.18) = 0.6192$
	$\text{Chi-Square}(1) = 0.5966$
اختبار مضاعف لاجرانج للارتباط التسلسلي (الذاتي) بين البواقي	$F(2.9) = 0.4244$
	$\text{Chi-Square}(2) = 0.1619$
اختبار توزيع الأخطاء العشوائية	0.68625

يتضح من نتائج اختبارات فحص النموذج أن القيمة الاحتمالية لجميع الاختبارات أكبر من (5)، أي نقبل فرض العدم ونرفض فرض البديل، أي إن النموذج خال من مشكلة الارتباط الذاتي، والبواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.

المطلب السادس: تقدير الأثر في الأجل القصير والطويل باستعمال نموذج ARDL

بعد التأكد من جودة أداء النموذج الآن نقوم بتقدير النموذج وذلك وفق الخطوات التالية:

أ اختبار الحدود للتكامل المشترك

لاختبار عدم وجود تكامل مشترك في النموذج استخدم الباحث اختبار Bound F-Statistics، وكانت النتائج كالتالي:

شكل 1 اختبار الحدود Bound F-Statistics

ARDL Bounds Test
Date: 08/25/24 Time: 03:26
Sample: 2002 2022
Included observations: 21
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	3.789546	5

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.26	3.35
5%	2.62	3.79
2.5%	2.96	4.18
1%	3.41	4.68

المصدر: إعداد الطالب باستخدام برنامج (EViews 13)

تشير نتائج الاختبار الملخصة في الشكل السابق إلى ضرورة رفض فرض العدم الذي ينص على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية (10%)، (5%) لأن قيمة F المحسوبة أكبر من القيم الحرجة والموضحة في نفس الجدول، حيث بلغت هذه القيمة (3.79) وهي أكبر من القيم الحرجة العظمى (1) المناظرة لمستوى (10%)، (5%) وبالتالي نستنتج أنه توجد علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة (الانفاق الحكومي على التعليم، المدرجين في التعليم العام، المدرجين في التعليم العالي، معدل البطالة، ومعدل التضخم).

كما يشير جدول اختبار الحدود t إلى اختبار معنوية سرعة التعديل (معامل تصحيح الخطأ) وبما أن القيمة المحسوبة للاختبار والبالغة (-3.33) أكبر من كل القيم الحرجة، فهذا يؤكد معنوية معامل الخطأ عند (1%).

ب تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM

سوف نقوم بتقدير أثر المتغيرات المستقلة على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية مع استخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM وهو منهج بديل لطريقة انجل وجرانجر ذي الخطوتين، وينطوي على تقدير معالم النموذج على المدى القصير والطويل في معادلة واحدة.

وتتم صياغة نموذج UECM ضمن إطار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL ونتائج التقدير موضحة في الجدول التالي:

شكل 2 تقدير معالم النموذج على المدى القصير

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LOG(Y)
Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 0, 1, 1)
Date: 08/26/24 Time: 02:41
Sample: 2000 2022
Included observations: 21

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X1, 2)	0.095962	0.042452	2.260515	0.0451
D(X2, 2)	-0.000001	0.000001	-2.167391	0.0530
D(X3, 2)	0.000006	0.000004	1.669106	0.1233
D(X4, 2)	-0.088877	0.107295	-0.828337	0.4251
D(X5, 2)	-0.006007	0.013799	0.435316	0.6718
CointEq(-1)	-0.184648	0.048888	-3.776933	0.0031
Cointeq = LOG(Y) - (-0.4782*D(X1) - 0.0000*D(X2) + 0.0000*D(X3) - 1.5606 *D(X4) - 0.1167*D(X5) + 12.9686)				

المصدر: إعداد الطالب باستخدام برنامج (EViews 13)

الجدول أعلاه يوضح معالم النموذج في الأجل القصير، أوضحت النتائج الاحصائية في الجدول أعلاه أن هناك علاقة توازنية قصيرة الأجل بين المتغيرات المستقلة المتمثلة (الانفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، المدرجين في التعليم العام، المدرجين في التعليم العالي، معدل البطالة ومعدل التضخم) والمتغير التابع المتمثل في النمو الاقتصادي وهذا يتفق مع دراسة (الشعافي، 2015) كما يمكن استنتاج الآتي:

- وجود علاقة طردية وذات دلالة احصائية بين الانفاق على التعليم والنمو الاقتصادي وهذا يتفق مع دراسة (دحماني وآخرون، 2012)؛ وهذا يعني أن زيادة الانفاق على التعليم بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار (0.095) وحدة.
- وجود علاقة عكسية وذات دلالة احصائية بين المدرجين في التعليم العام والنمو الاقتصادي؛ مما يعني أن زيادة عدد المدرجين في التعليم العام بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي في الأجل القصير بمقدار (-0.00001)؛ وهذا إن دل إنما يدل على أن مساهمة المدرجين في التعليم العام سالبة في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يؤكد الاستثمار في التعليم في الأجل القصير من ميزانية الدولة دون تحقيق أو اضافة عوائد في الميزانية العامة للمملكة.
- وجود علاقة طردية وغير دالة احصائياً بين المدرجين في التعليم العالي والنمو الاقتصادي؛ هذا يعني أن زيادة عدد المدرجين في التعليم العالي بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار (0.00006)؛ وهذا يدل على أن المملكة العربية السعودية تقوم بالإنفاق والاستثمار في التعليم العالي من أجل تحقيق رؤية السعودية 2030 في الأجل الطويل.
- وجود علاقة عكسية وغير دالة احصائياً بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي؛ وهذا يعني أن زيادة معدل البطالة بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بمقدار (-0.088877) وحدة في الأجل القصير؛ وهذا يدل على أن معدلات البطالة كلما زادت فإن أثرها يظهر في المستقبل على الناتج المحلي الاجمالي.
- وجود علاقة عكسية وغير دالة احصائياً بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي؛ وهذا يعني أن زيادة معدل التضخم بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بمقدار (-0.006007)؛ وهذا يدل على أن للتضخم آثار مستقبلية على النمو الاقتصادي للدولة لأن تأثير السياسات النقدية يظهر في الأجل الطويل.

تقدير معلمة تصحيح الخطأ للنموذج في الأجل الطويل

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X1)	-0.478174	0.279907	-1.708332	0.1156
D(X2)	0.000008	0.000003	-2.246774	0.0462
D(X3)	0.000035	0.000018	1.900153	0.0839
D(X4)	-1.560607	0.737136	-2.117123	0.0579
D(X5)	-0.116702	0.143364	-0.814023	0.0329
C	12.968553	0.332720	38.977376	0.0000

R-squared	0.682296	Mean dependent var	0.143852
Adjusted R-squared	0.422357	S.D. dependent var	0.166417
S.E. of regression	0.126481	Akaike info criterion	-0.991689
Sum squared res...	0.175973	Schwarz criterion	-0.494297
Log likelihood	20.41273	Hannan-Quinn criter.	-0.883742
F-statistic	2.624831	Durbin-Watson stat	1.338790
Prob(F-statistic)	0.067065		

يقدر معامل التحديد بـ $R^2=0.682$ وهو جيد حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـ (68.2%) من التغيرات التي تحدث للنمو الاقتصادي للمملكة، مما يعني أن هناك ارتباط عالي بين النمو الاقتصادي كمتغير تابع وبين المتغيرات المستقلة، كما أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة F-statistic والتي تساوي (2.6248) كما أن المعنوية الإحصائية تساوي (0.067) مما يدل على أن النموذج ككل له معنوية إحصائية، ونقبل هذا النموذج بمستوى معنوية (10%) كما يمكن استنتاج نتائج الأجل الطويل:

- هنالك علاقة عكسية وليست دالة إحصائية بين الانفاق على التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؛ وهذا يعني أن زيادة الانفاق على التعليم بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بمقدار (-0.478) وحدة في الأجل الطويل، وهذا يتفق مع دراسة (العبد، 2021)
- هنالك علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين المدرجين في التعليم العام والنمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية؛ وهذا يعني أن زيادة عدد المدرجين في التعليم العام بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار (0.000008) وحدة في الأجل الطويل؛ وهذا يتفق مع دراسة (الشعافي، 2015).
- هنالك علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين المدرجين في التعليم العالي والنمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية؛ وهذا يعني أن زيادة عدد المدرجين في التعليم العالي بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار (0.0000035) وحدة في الأجل الطويل؛ وهذا يتفق مع دراسة (الدقاسمة، 2017).
- هنالك علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي؛ وهذا يعني أن زيادة معدل البطالة بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بمقدار (-1.56) وحدة في الأجل الطويل.
- أن هنالك علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي؛ وهذا يعني أن زيادة معدل التضخم بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بمقدار (-0.116) وحدة في الأجل الطويل.

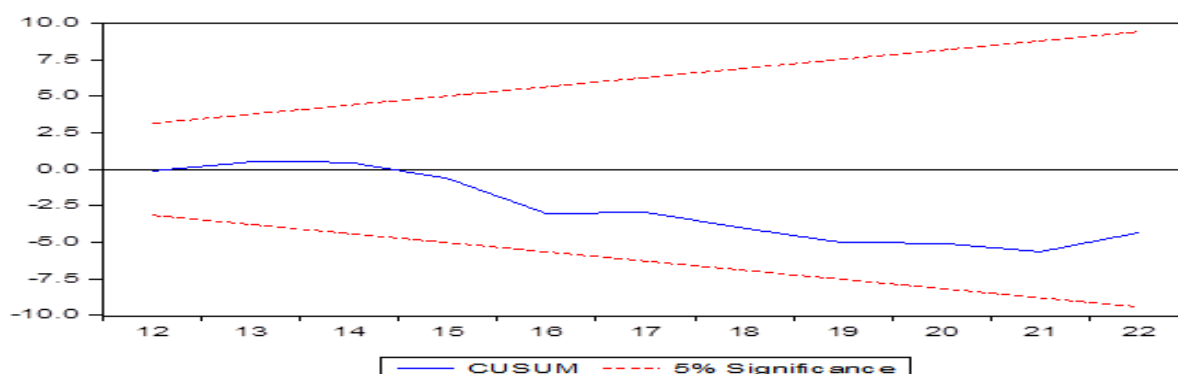
نموذج تصحيح الخطأ

يتضح من الجداول السابقة أن معامل تصحيح الخطأ سلبي ومعنوي إحصائياً وهذا ما يؤكد وجود علاقة على المدى الطويل بين المتغيرات قيد الدراسة.

ويشير هذا المعامل إلى العلاقة بين المدى البعيد والمدى القصير، حيث يهدف إلى تعديل العلاقة في المدى القصير حتى تبقى متوازنة على المدى الطويل، وبلغت سرعة التعديل (-0.184) أي يتطلب ($5.43 = 0.184/1$) ما يقارب 5 شهور 4 أيام، وهي استجابة سريعة لبلوغ قيمتهم التوازنية في الأجل الطويل، حيث أن (18.4%) من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن (العام) من أجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل.

المطلب السابع: اختبار استقرار النموذج (Stability Test)

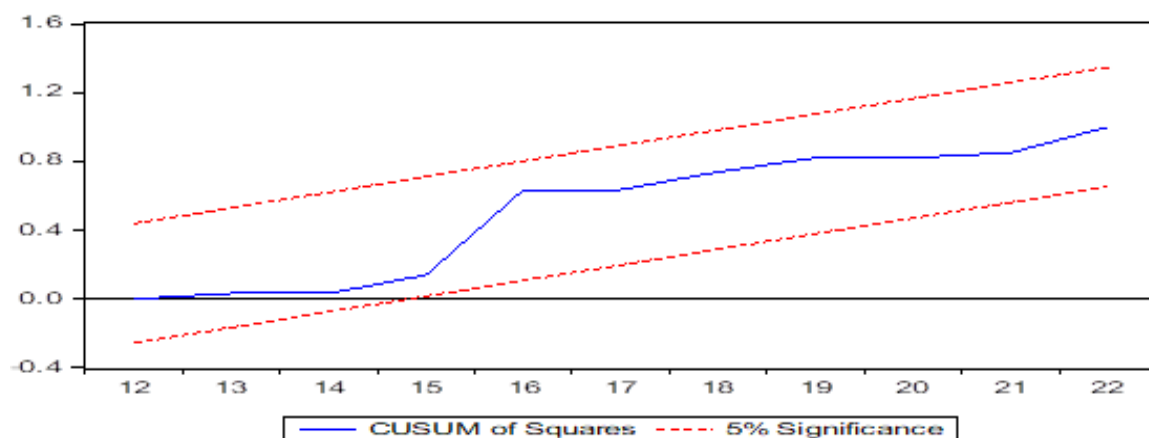
أما بخصوص اختبار الاستقرار الهيكلي فهو يستعمل للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، من خلال استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي حيث يعتبر من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين هاميين وهما توضيح وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، ولتحقق من ذلك استخدم الباحث اختبارين هما (CUSUM) و (CUSUMSQUARE) ويتحقق الاستقرار إذا وقع الرسم البياني للاختبارين داخل الحدود الحرجة عند مستوى (5%).



رسم توضيحي 8 لاختبار CUSUM

المصدر: إعداد الطالب باستخدام برنامج (EViews 13)

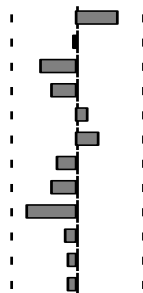
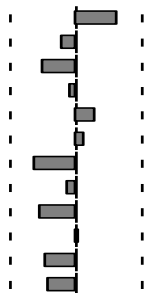
رسم توضيحي 9 لاختبار CUSUMSQUARE



المصدر: إعداد الطالب باستخدام برنامج (EViews 13)

يظهر بوضوح من الرسم البياني لاختبار CUSUM، CUSUMSQUARE أنها تقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%) وعليه فإن تقديرات النموذج مستقرة.

Date: 08/25/24 Time: 03:28
 Sample: 2000 2022
 Included observations: 21
 Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob...
		1 0.263	0.263	1.6722	0.196
		2 -0.01...	-0.08...	1.6752	0.433
		3 -0.23...	-0.22...	3.1105	0.375
		4 -0.16...	-0.04...	3.8367	0.429
		5 0.069	0.130	3.9787	0.552
		6 0.142	0.048	4.6236	0.593
		7 -0.13...	-0.26...	5.2345	0.631
		8 -0.16...	-0.05...	6.2832	0.616
		9 -0.33...	-0.24...	10.829	0.288
		1... -0.07...	0.017	11.043	0.354
		1... -0.05...	-0.19...	11.170	0.429
		1... -0.06...	-0.18...	11.390	0.496

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

رسم توضيحي 10 لاختبار دالة الارتباط الذاتي للبواقي للنموذج المقدر

المصدر: إعداد الطالب باستخدام برنامج (EViews 13)

النتائج:

تناول الباحث في الفصول السابقة الجانب الوصفي والتطبيقي لاستقصاء أثر التعليم على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة 2030 للفترة (2000-2022) وتوصل الباحث إلى عدد من النتائج:

- شملت برامج رؤية المملكة 2030 معالجة التحديات التي واجهت التعليم وذلك لتعزيز أثره في دعم النمو الاقتصادي على مستوى المملكة.
- النموذج القياسي المناسب لدراسة العلاقة بين المتغير التابع المتمثل في (الناتج المحلي الإجمالي) وبين المتغيرات المستقلة المتمثلة في (الإنفاق الحكومي على التعليم – المدرجين في التعليم العام – المدرجين في التعليم العالي – معدل البطالة – معدل التضخم) هو نموذج (ARDL).
- أن هنالك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة المتمثلة (الإنفاق الحكومي على التعليم، المدرجين في التعليم العام، المدرجين في التعليم العالي، معدلات البطالة ومعدلات التضخم) والمتغير التابع (النمو الاقتصادي).
- أن هنالك علاقة طردية وذات دلالة احصائية في الأجل الطويل بين الاستثمار في التعليم العام والنمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية.
- أن هنالك علاقة طردية وذات دلالة احصائية في الأجل الطويل بين الاستثمار في التعليم العالي والنمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية.
- أن هنالك علاقة عكسية وذات دلالة احصائية في الأجل الطويل بين معدلات البطالة والنمو الاقتصادي للمملكة.
- أن هنالك علاقة عكسية وذات دلالة احصائية في الأجل الطويل بين معدلات التضخم والنمو الاقتصادي للمملكة.
- أن 68% من التغيرات التي تحدث في النمو الاقتصادي للمملكة تعزى للاستثمار في التعليم العام والعالي والإنفاق على التعليم، معدلات البطالة والتضخم.

التوصيات

- بناء على النتائج التي تم التوصل لها في الجانب الوصفي والتطبيقي للدراسة، فإنه يمكن تقديم التوصيات التالية:
- يوصي الباحث بضرورة الاستثمار في التعليم المبكر لما له من عوائد كبيرة على المدى الطويل.
 - يوصي الباحث بالاهتمام برفع معايير الجودة والأداء على مستوى التعليم بجانب الإنفاق الحكومي.
 - يوصي الباحث بضرورة دعم المؤسسات التعليمية الأهلية لتغطية الأعداد المتزايدة للطلبة الجدد لمواجهة زيادة عدد السكان.
 - يوصي الباحث بأهمية الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في التعليم للحصول على أفضل تعليم مقابل أقل تكاليف ممكنة.

المراجع:

- Denison, E. F. (1964). Measuring the Contribution of Education Economic Growth. Paris: International Economic Association.
- Stocker, M., Baffes, J., & Vorisek, D. (2018, 1 18). What triggered the oil price plunge of 2014-2016 and why it failed to deliver an economic impetus in eight charts. Retrieved from WORLD BANK BLOGS: <https://blogs.worldbank.org/en/developmenttalk/what-triggered-oil-price-plunge-2014-2016-and-why-it-failed-deliver-economic-impetus-eight-charts>
- إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي) - Saudi Arabia. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 8 12, 2024، من مجموعة البنك الدولي: [start=20&locations=SA&https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?end=2022](https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?end=2022&locations=SA&start=20&gl=1*vhzbiq*_gcl_au*MzA5MDgzNTk3LjE3MTYxMzgNzg_&00)
- أحمد فلاح الجهني. (2024). الاقتصاد السعودي ما قبل الرؤية وما بعدها: الأنشطة غير النفطية تنمو بوتيرة متصاعدة بعد عام 2015 عكس الأنشطة النفطية المتذبذبة. مال.
- أسماء شايح الشايح. (03 04, 2017). بحث علمي: تقلبات أسعار النفط والإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية. تم الاسترداد من مجلة: <https://hbrarabic.com/%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A>
- إسماعيل محمد قانة. (2012). اقتصاد التنمية. الأردن: دار أسامة للنشر.
- اللجنة الوطنية للتدريب والتعليم الأهلي العالمي. (2022). دراسة الوضع الراهن لقطاع التعليم الأهلي والعالمي في المملكة العربية السعودية. السعودية: اتحاد الغرف السعودية.
- المملكة تُصدر إحصاءات محدثة للاستثمار الأجنبي المباشر في إطار منهجية جديدة أقرها صندوق النقد الدولي. (07 11, 2023). تم الاسترداد من موقع أرقام: <https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1682965>
- الهيئة العامة للإحصاء. (2018). سوق العمل. السعودية: غير منشور.
- الهيئة العامة للإحصاء. (9 مارس, 2023). الاقتصاد السعودي يتجاوز تقديرات المنظمات الدولية ويحقق أعلى نمو بين دول G20 بنسبة 8.7% خلال عام 2022م. تم الاسترداد من الهيئة العامة للإحصاء: <https://www.stats.gov.sa/ar/news/457>
- أمل خفاجة. (2013). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي. غزة: رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية.

- إنجازات رؤية السعودية 2030 في عام 2021. (2021). السعودية: مكتب رؤية السعودية 2030. برنامج رؤية المملكة العربية السعودية. (2020). برنامج التحول الوطني 2020. السعودية. بسام العمري، و أنور السعيد. (2017). اقتصاديات التعليم. الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع. بن الشيخ عبدالحميد، لحمير سارة، و عدوكه لخضر. (2016). الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في النمو الاقتصادي من خلال "فرضية النمو بقيادة التصدير" في الدول النفطية (الجزائر والمملكة العربية السعودية) للفترة (2000 - 2011). المجلة الجزائرية للإقتصاد والإدارة، الصفحات 86 - 95. تم الاسترداد من وزارة التعليم. تغريد قاسم محمد أبو تراب. (2021, 6 24). اقتصاديات التعليم وأثرها في النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الخليج العربي. اقتصاديات شمال أفريقيا، الصفحات 65-82. توفيق نور الدين الجابري. (2016). اقتصاديات التعليم. الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع. حصة المطيري، مازيو غالوتي، بالتازار مانزانو، و اكسل بيريو. (2022, 09 23). مرونة الاقتصاد السعودي في مواجهة الصدمات النفطية: الآثار المترتبة على الإصلاحات الاقتصادية. تم الاسترداد من مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية: <https://www.kapsarc.org/ar/research/publications/resilience-of-saudi-arabias-economy-to-oil-shocks-effects-of-economic-reforms> رؤية المملكة العربية السعودية 2030. (2021). الوثيقة الإعلامية برنامج تنمية القدرات البشرية 2021 - 2025. السعودية. سعيدي محمد. (2021). أثر التعليم على النمو الاقتصادي في بلدان المغرب العربي. الجزائر: أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان. سهير محمد أبو عيشة. (2011). تحليل الكلفة والعائد من التعليم بجامعة قناة السويس - دراسة تقويمية. مصر: رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية بالإسماعلية، جامعة قناة السويس. شركة ستراتيجك جبرز للاستشارات الإدارية. (2018). إمكانية نمو التعليم الخاص في المملكة العربية السعودية. السعودية: غير منشورة. صحيفة الشرق الأوسط. (2019, 11 19). السعودية الأولى عالمياً في الإنفاق على التعليم. تم الاسترداد من الشرق الأوسط: <https://aawsat.com/home/article/1999391/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%8B-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%8> عبداللطيف عبدالله اللطيف، و سلمان عوض الودعاني. (2022, 09 20). دراسة قياسية لتأثير مختلف مكونات الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1985 - 2017. التدقيق والمالية، الصفحات 43 - 64. عبدالله محمد المالكي. (2021). تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي: من يقود الآخر؟ السعودية: جامعة الملك سعود - جمعية الاقتصاد السعودية. عبدالمطلب عبدالحميد. (2010). الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات. مصر: الدار الجامعية، الاسكندرية. عصام عمر مندور. (2011). التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي. مصر: دار التعليم الجامعي، الاسكندرية.

فصيل بوطيبة. (2012). العائد من الاستثمار في التعليم. الجزائر: مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية.

محمد عدنان الديبان. (2019). الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية في ظل رؤية المملكة 2030. الرياض: غرفة الرياض.

محمد مصطفى، و أحمد سيير. (1999). النماذج الرياضيون للتخطيط والتنمية الاقتصادية. مصر: مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية.

محمود عباس عابدين. (1990). اقتصاديات التعليم. مصر: جامعة المنصورة، كلية التربية.

محمود عباس عابدين. (2000). علم اقتصاديات التعليم الحديث. مصر: الدار المصرية اللبنانية.

مرداسي حمزة. (2019). التعليم والنمو الاقتصادي دراسة مقارنة. الجزائر: أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه – جامعة باتنة – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

منى محمد الحربي، و زينب قباني. (2020). أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي السعودي في ظل ضوء رؤية 2030: دراسة قياسية خلال الفترة "1999-2018". السعودية: رسالة ماجستير غير منشورة.

نسمة محمد البلاط. (2015). قياس العائد الاقتصادي للإستثمار في التعليم الجامعي بالتطبيق على محافظة الشرقية. مصر: جامعة الزقازيق، كلية التجارة.

نورة دكومي. (2016). قياس أثر التعليم على النمو الاقتصادي للجزائر للفترة (1990 – 2012). الجزائر: رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي.

هشام يوسف الصديقي. (2011). العائد الاقتصادي من التعليم الجامعي في دولة الكويت. مصر: رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة طنطا.

وزارة الاقتصاد والتخطيط. (2023). التقرير السنوي لحالة الاقتصاد السعودي 1444 – 2022. السعودية: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

وزارة التعليم. (2022). ملامح تطوير المناهج السعودية. السعودية.

وزارة التعليم. (18 يناير، 2024). التنظيمات الخاصة بالمدارس الأهلية والعالمية. تم الاسترداد من وزارة التعليم: <https://moe.gov.sa/ar/education/generaleducation/Pages/Reg-priv-inte-sch.aspx>

وزارة المالية. (2022). بيان الوزارة حول ميزانية الدولة للعام المالي. تم الاسترداد من وزارة المالية: <https://www.mof.gov.sa/docslibrary/Budget/Pages/default.aspx>

“The Impact of Education on Economic Growth in the Kingdom of Saudi Arabia in Light of the Kingdom's Vision 2030: An Analytical Study for the Period(2022 – 2000) ”

Researchers:

**Abdulshakur Mohammed Ahmed Haji
Dr. Khaled Zaki Mohammed Al-Deeb**

Abstract:

The primary objective of this study was to examine "The Impact of Government Spending on Education in Saudi Arabia on Economic Growth" within the framework of Saudi Vision 2030, over the period from 2000 to 2022. To achieve the study's objectives, the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model was utilized. The study model includes five independent variables: government spending on education, enrollment in general education, enrollment in higher education, inflation rate, and unemployment rate, while the dependent variable is the non-oil GDP at current prices, representing economic growth in the Saudi economy. The study reached several key findings, notably the existence of a long-term equilibrium relationship between the independent variables (government spending on education, enrollment in general education, enrollment in higher education, unemployment rates, and inflation rates) and the dependent variable (economic growth). Results also indicated a positive and statistically significant long-term relationship between investment in general education, investment in higher education, and economic growth in Saudi Arabia. Furthermore, the study's findings revealed a negative and statistically significant long-term relationship between the unemployment rate and inflation rate, on the one hand, and economic growth in Saudi Arabia, on the other. The study also uncovered that the independent factors included in the model account for 68% of the variation in the dependent variable, economic growth in Saudi Arabia. This means that these independent factors are responsible for 68% of the changes in the country's economic growth. The study recommends the importance of investing in education and increasing expenditure on education at all levels, including the university level, as education outcomes, represented by qualified human resources, significantly contribute to promoting and strengthening economic growth. The researcher also suggests linking the education sector in Saudi Arabia to economic objectives, with a focus on investing in and developing human resources to reduce dependency on foreign labor.

Keywords: Education, Economic Growth, Saudi Vision 2030, Unemployment, Inflation.